

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -



جامعة البويرة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محمد أولحاج

- البويرة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

- دراسة حالة مؤسسة كرافيك - الأسمام -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إشراف الأستاذ:

زلاسي رياض

إعداد الطالبة:

فراح شيما

لجنة المناقشة:

الأستاذة(ة): يحيوي أحمد.....رئيسا

الأستاذة(ة): زلاسي رياض.....مشرفا

الأستاذة(ة): رزقي إسماعيل..... مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية : 2019/2018

الشكر

قال الله تعالى: " لئن شكرتكم لأزيدنكم"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أشكر الله عزوجل وأحمده على منحه لي القوة والإرادة للقيام بهذا العمل وأسأله على منحه لي القوة والإرادة للقيام بهذا العمل وأسأله التسديد والتثبيت بأسمى معاني الشكر و الاحترام أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المؤطر: زلاسي رياض لجهوداته التي بذلها معي وتوجيهاته القيمة التي أمدني بها في سبيل نجاح هذا العمل.

كما لا أنسى أن أذكر كل عمال مؤسسة كرافيك، الأسنام على تعاونهم معي.

وإلى كل الذين غمروني برعاية صدورهم وتابعوني بصدق وبيسروا لي الطريق في إعداد هذه المذكرة التي أرجو أن تكون مرجعا يستفاد منه

الإهداء

الحمد لله خالق النوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ربنتي وأنارت دربي وأعانتني بالدعوات إلى أعلى إنسان في الوجود أمني
الحبيبة أطل الله في عمرها .

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني غلى ما أنا عليه أبي العزيز أطل الله في عمره
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إخوتي إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحيل العلم ولو بقدر
بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء، أهدي هذا العمل

شيماء

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
53	الشكل العام لجدول المقارنات	01
55	الشكل العام لجدول التغيرات	02
56	الشكل العام لجدول الموارد والاستخدامات	03
59	الشكل العام لجدول التمويل	04
67	جدول مراكز الإنتاج في المؤسسة	05
71	جدول توزيع العمال حسب الفئات للمؤسسة	06
73	الميزانية المالية (أصول) لسنة 2012	07
74	الميزانية المالية (خصوم) لسنة 2012	08
75	الميزانية المالية (أصول) لسنة 2013	09
76	الميزانية المالية (خصوم) لسنة 2013	10
77	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة سنة 2013	11
78	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة سنة 2013	12
80	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (أصول) لسنتي 2012-2013	13
81	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (خصوم) لسنتي 2012-2013	14
82	نسبة مردودية الأموال الخاصة	15
82	حساب معدل العائد على الاستثمار	16
83	حساب نسبة مردودية النشاط	17
83	حساب معدل دوران مجموع الأصول	18
84	حساب معدل دوران الأصول الثانية	19
84	حساب معدل دوران الأصول المتداولة	20
85	حساب نسبة السيولة العامة	21
85	حساب السيولة المختصرة	22
86	حساب السيولة الفورية	23
86	حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية	24
87	حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية	25
87	حساب رأس المال العامل الخاص	26

88	حساب رأس المال العامل الإجمالي	27
88	حساب رأس المال العامل الأجنبي	28
89	حساب احتياجات رأس المال العامل	29
89	حساب الخزينة	30
90	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة لسنتي 2013-2012.	31
91	نسبة كفاية التدفقات التشغيلية للمؤسسة	32
92	مؤشر النقدية التشغيلية للمؤسسة	33
92	نسبة التدفق النقدي للمؤسسة	34
93	نسبة تغطية النقدية للمؤسسة	35
93	مؤشر التدفقات النقدية الضرورية للمؤسسة	36
94	نسبة الفائدة المدفوعة للمؤسسة لسنتي 2013-2012	37

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
26	مراحل اتخاذ القرار	01
68	أهداف مؤسسة كرافيك	02
69	الهيكل التنظيمي لمؤسسة كرافيك	03
72	الدائرة النسبية لتوزيع العمال حسب الفئات للمؤسسة سنة 2011.	04

مقدمة عامة

تعتبر المؤسسة في الوقت المعاصر، أهم وحدة أساسية لإنشاء وتكوين أي إقتصاد، بحيث نجدها تتأثر وتتوثر بالمحيط الذي نستقر به، ولا يمكنها العيش بعيدا عن التغيرات والتطورات المتسارعة الحاصلة في المحيط، سواء كانت هذه التغيرات مباشرة أو غير مباشرة في تأثيرها على حياة ونمو المؤسسة ولهذا فإن للتغيرات مساهمة كبيرة في بروز مفاهيم اقتصادية بالنسبة للجانب التسييري، مما يفرض على مسيري المؤسسات بالتأقلم معها وأخذها بعين الاعتبار لتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها وبين منافسيها استناد إلى أساليب علمية مستخدمة في عمليات اتخاذ القرارات التي تتعلق بالوظيفة المالية.

وبعد توسع أنشطة المؤسسة وتعقدتها، أصبحت المؤسسة تواجه بعض المشاكل كالعجز ف تمويل ذاتها أي عجز في ميزانيتها، مما أدى بها إلى البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسيير ميزانيتها، واستعمال أمثل للموارد المالية بطريقة عقلانية وما يحقق مردودية عالية.

لهذا يوجد ما يسمى بالتحليل المالي الذي يساعد على تشخيص وضعية المؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية، كما أنه ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة ويعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، وزادت أهميته في ظل تعقد وتوسع الأنشطة، حيث أصبح يلزم على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالته عدم التأكد، لهذا فإن اتخاذ القرارات ليس بالمهمة السهلة خاصة وأن النجاح والتقدم يكون وليد حظ أو الصدفة، وهذا يعني عدم اتخاذ قرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل القوائم المالية الختامية. حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة والاستغلال الأحسن لاتخاذ الإجراءات اللازمة، مما يمكن إعطاء جودة عالية في القرارات المالية التي تؤدي المؤسسة إلى التسيير الجيد.

على ضوء من سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كمايلي:

الإشكالية: إلى أي مدى يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية تتمثل ف

1 ماهي حدود استخدام التحليل المالي في المؤسسة بشكل عام على ضوء المكانة التي يحتلها؟

2 على أي أساس يتم اتخاذ القرارات التالية؟

3 كيف يتجسد دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية على واقع مؤسسة كرافيك بالأسنام؟

الفرضيات :

1- تقوم المؤسسة بالتحليل المالي لأجل الكشف على نقاط القوة وضعف

2- التحليل المالي أداة أساسية من أدوات الإدارة المالية لاتخاذ القرارات المالية

4 يشمل التحليل المالي على تقنيات تسمح بالوقوف على مدى نجاعة وكفاءة السياسات المنتهجة في المؤسسة

واتخاذ القرارات المالية المناسبة بشأنها .

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن عشوائيا وإنما كان راجعا إلى مجموعة مبررات نذكر أهمها:

أهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية

- الرفع من قدراتنا وكفاءتنا من خلال الدراسة الميدانية والتطبيقية للموضوع محل الاختيار.

- كون التحليل المالي من الأساليب الحديثة والمتجددة إلى تستقطب اهتمام المؤسسة الاقتصادية

أهداف الدراسة:

إن الهدف والغاية من دراستنا لهذا الموضوع تتمثل في رفع الغموض والإبهام حول هذا الموضوع وذلك من

خلال:

5 تحديد المفاهيم المتعلقة بآلية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية وبصفة خاصة القرارات المالية.

6 عرض التقنيات التي يشتمل عليها التحليل المالي وإظهار مدى فعاليتها في اتخاذ قرارات مالية صائبة.

7 التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة .

مصادر الدراسة:

اعتمدنا في انجاز هذه المذكرة على مصدرين معرفيين رئيسيين هما:

-البحث المكتبي من " كتب ودوريات ومجالات متخصصة ومذكرات سابقة"

الوثائق الداخلية للمؤسسة محل الدراسة التطبيقية من "الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج ووثائق أخرى".

منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي باعتباره متوافقا مع معطيات دراسة هذا الموضوع، حيث سمح استخدامنا لهذا المنهج في الجانب النظري من الدراسية بعرض وحصر المعلومات المتعلقة بالموضوع وكذا بتوضيح مختلف التعاريف وإعطاء المفاهيم المناسبة لكل منها، أما في الجانب التطبيقي فقد سمح اعتمدنا لنفس المنهج بتحليل البيانات التي قدمتها وثائق المؤسسة وإسقاط المعلومات النظرية عليها متوصلين بذلك إلى النتائج المرجوة من الدراسة في جانبها التطبيقي للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

-القسم النظري يضم فصلين هما:

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي.

يتناول هذا الفصل مفهوم التحليل المالي، مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالية وكذا استعمالات التحليل

المالي.

الفصل الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قمت في هذا الفصل بذكر مفهوم عملية اتخاذ القرار

ومراحلها وتصنيفاتها بالإضافة إلى تقنيات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى دراسة تطبيقية لتحليل المالي في مؤسسة تربية الدواجن كرافيك الأسنان ولاية البويرة.

الفصل الأول

مدخل للتحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أداة التشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات الحاسوبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة التحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمته كافة الأطراف المستخدمة للبيانات الحاسوبية ويعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها. إذ نجد أن دراسة وتحليل هذا الموضوع يجب أن تمر بعدة مراحل حيث نتطرق في البداية إلى :

- ماهية التحليل المالي.

- مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي.

- استعمالات التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر موضوع التحليل المالي، أحد المواضيع المهمة في حق الإدارة المالية والمحاسبية إذ من خلاله يمكن الإدارة المؤسسة، تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية، وتقييم قراراتها التمويلية والاستثمارية والهدف منه إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة، واتخاذ الإجراءات الصحيحة، اللازمة وأهميته الكبيرة بالنسبة للأطراف المستفيدة منه.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التحليل المالي

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

تختلف تعاريف التحليل المالي باختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف تتمثل فيما يلي:

- يعتبر التحليل المالي: بأنه مجموعة العمليات التي تعنى بدراسته وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الكلم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساهم في اتخاذ القرارات وتساعد أيضا في تقييم أداة المنشأة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل. ويعرف على "أنه مهمته من مهام التسيير المالي ويعتبر الركزية التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المستقبلية .

- ويعد التحليل المالي على أنه: " عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها وأيضا تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي.⁽¹⁾

في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات ويعرف أيضا على أنه " عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية من الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ماسكون عليه الوضع في المستقبل "

(1) عبد الرزاق حمزة، محي الدين، أساسيات التحليل المالي، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، 2017 الطبعة الأولى، ص 53.

كما عرّف خليل الشماع التحليل المالي على أنه: عملية منظمة من البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تغير في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل".

من التعاريف السابقة يمكن أن يصوغ تعريفاً شاملاً للتحليل مايلي:

- التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات والعلاقات بين عناصرها والتغيرات التي تجري على هذه العناصر وأثرها هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية الائتمانية والتشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشأة وتقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: خصائص التحليل المالي

تتمثل خصائص التحليل المالي في:

- 01 هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
- 02 يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.
- 03 هو نشاط مستمر في المؤسسة.
- 04 يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
- 05 لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى ميزانية وقوائم الدخل.⁽²⁾

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

أولاً: التصنيف حسب الجهة القائمة بالتحليل

إذ ما نظرنا إلى أنواع التحليل المالي من وجهة نظر القائم بعملية التحليل فإنه يمكن أن ينقسم إلى : التحليل المالي الداخلي، والتحليل المالي الخارجي.

(1) عبد الرزاق حمزة، محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 54-54

(2) خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصاريف، اتخاذ المصاريف العرب، الأردن، 2006، الطبعة الثانية، ص 32.

أ - التحليل المالي الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسها وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة فيعتبر التحليل داخلياً، وغالباً ما يهدف هذا النوع من التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب - التحليل الخارجي: ويقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق لغاياتها، ومن أمثلة هذه الجهات البنوك والمكاتب المتخصصة في الحسابات والغرف الصناعية والتجارية.....إلخ.

ثانياً: التصنيف حسب البعد الزمني للتحليل

يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقة بالزمن إلى :

أ - التحليل الرأسي: بمعنى أنه سيتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموعة جزئية منها.

ب - التحليل الأفقي: يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية في زمن متغير. بمعنى متابعة حرة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر فترة زمنية معينة، وخلق للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾.

ثالثاً: التحليل حسب الفترة التي يغطيه التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول الفترة التي يغطيها التحليل إلى :

أ- التحليل المالي قصير الأجل: فيكون التحليل رأسياً أو أفقياً ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قرارات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يحظى بأهمية خاصة دائمي المؤسسة.

(1) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقسيم الأداء، التنبؤ بفشل المؤسسة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،

ب- التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والربحية في الأجل الطويل إضافة على تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، حيث يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويل والاستخدامات مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل الداخلية أو الخارجية ومجالات استخدامها.

رابعاً: التصنيف حسب الهدف من التصنيف:

يمكن تبويب التحليل الهللي إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها:

أ - تحليل لتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

ب - تحليل لتقييم ربحية المؤسسة.

ت - تحليل لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة.

ث - تحليل لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخدامها.

خامساً: التصنيف حسب المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي إستاداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى:

أ- التحليل الجزائي: يغطي هذا التحليل جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة.

ب- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية أو لعدة سنوات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تحقق أهداف مستخدميها من المعلومات ممن لهم مصلحة مالية في المؤسسة وذلك بقصر تحديد مواطن القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة.

(1) حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 82-83

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي لمؤسسته.
 - معرفة قدرة المؤسسة على خدمته ديونها وقدرتها على الاقتراض.
 - تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
 - الحكم على كفاءة الإدارة.
 - الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- وبعبارة أخرى فإن التحليل المالي يلعب دور الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأطراف أهمها:
- بالنسبة للشركة:** تعتبر نتائج المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:
- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
 - تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها .
 - الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
 - تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها
 - التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
 - يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار .
 - تقييم ملائمة الشركة في الأجل القصير والطويل⁽¹⁾.
- بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:** حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف من وراء التحليل للشركة حيث تهدف إلى:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب
- تقييم الوضعية، المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القرض.
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من قرض⁽²⁾.

(1) محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ، 2008، ص43.

(2) محمد مبروك أبوزيد، مرجع سبق ذكره ، ص43-44.

المبحث الثاني: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

إن التحليل المالي يستند إلى مجموعة مقومات إذاله منهجية تعتبر بمثابة الخطة، كما أنه يجب مراعاة معايير التحليل لكي يقوم المحلل بالتوصل إلى نتائج ذات أهمية ودقيقة.

المطلب الأول: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعتها ركائز لا بد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات وضعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بالمعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات،⁽¹⁾ المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي أخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة مايلي:

أ - أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي ينتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب - أن يبرز القروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل دراسته.

ت - أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لابد من الشعب إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

(1) سمير محمد عبد العزيز/ اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الإشعاع، القاهرة، 1998، ص 97.

بالإضافة إلى ما سبق يستند إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتم عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.
- تتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهل من الناحية العلمية
- والعملية، وقادر على تفسير النتائج التي يتوصل إليها الاستقراء المستقبلي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: منهجية وخطوات التحليل المالي

الفرع الأول: منهجية التحليل المالي

تعتمد على تحليل القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية حسابات النتائج، جدول تدفقات الهزينة، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولي دون إعادة تعديلها لأن عناصر القوائم المالية تظهر بالقيم العادلة، وتحليل العوامل المحيطة بالمؤسسة هذه العوامل التي تتوقف على خبرة المستثمرين، مثل: السوق، المنافسة، الأسعار، وتأثيرها على المؤسسة ومن ثم على القيمة الحقيقية الأسهم، والعوامل المرتبطة بالأرباح الحالية والمتوقعة.

تعتمد منهجية التحليل المالي الأفقي والعمودي للميزانية لمعرفة التغير الكمي والأفقي، والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الميزانية، وعناصر القوائم المالية الأخرى خاصة جدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى تحليل الموارد الاستخدامات، عن طريق النسب المالية، بغية تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومنكم التوصية النهائية لاتخاذ القرار:

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي

ويمكن إتباع الخطوات التالية عند القيام بالتحليل المالي:

(1) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 97، 98.

- تحديد الأهداف من التحليل المالي، وهذا متوقفا على الجهة المعنية بالتحليل المالي.
- جمع البيانات وكل المعلومات التي تساعد المحلل المالي على تحقيق الهدف المسطر⁽¹⁾.
- تحليل أدوات التحليل المناسب والمتوافق مع الهدف حتى يمكن الوصول إلى أفضل النتائج.
- تحليل المؤشرات المالية بدقة متناهية حتى يتسنى معرفة الاتجاهات المستقبلية لهذه المؤشرات.
- وقراءة النتائج وتفسيرها، لاتخاذ القرارات المناسبة⁽²⁾.

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي واستخداماتها

الفرع الأول: معايير التحليل المالي

1 مفهوم معايير التحليل المالي: عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما.

2 أنواع معايير التحليل المالي: من المعروف عموما أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيمالي:

أ- معيار التحليل المالي المطلق: ويعني المعيار المطلق حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المتتالية لحدث معين، هو بذلك يحتل خاصية متأصلة يأخذ شكل مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات ويقاس به التقلبات الوقعية.

يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى بتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

ب- معيار التحليل المالي للصناعة: وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية والهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قربا إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.⁽³⁾

(1) محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(2) محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(3) بوعلام بوشاشي، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001 الطبعة الثانية، ص 76.

ج- معيار التحليل المالي التاريخي: عبارة عن النسب والأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي والتوقع المستقبلي بشأن أدائها.

د- معيار التحليل المالي المخطط: يعتمد هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبيّن أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات، كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة لتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة .

3- خصائص معايير التحليل المالي:

من أجل أن يكون المعيار مقبول وذو معنى، لا بد أن يتصف بالخصائص التالية:

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي إمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.

الفرع الثاني: استخدامات معايير التحليل المالي

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميا.
- تفسير المدلولات والمؤشرات لاتجاهات المالية المختلفة
- تحليل أداء المؤسسة المالي
- كشف الانحرافات.

- قياس النتائج الفعلية على النسب المعيارية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ بوعلام بوشاشي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

المبحث الثالث: استعمال التحليل المالي

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب سنتناول أول مجالات التحليل المالي أما المطلب الثاني فيشمل الأطراف المستفيدة من التحليل المالي وأخيراً نذكر في المطلب الثالث: نتائجه.

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

- 1-التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط وستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.
- 2-تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو كذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال او في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل يهتم به معظم الأطراف التي لها بالمؤسسة مثل الإدارة المستثمرون والمقترضين.
- 3-التحليل الائتماني:** يقوم بها التحليل المقرضة وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها في علاقته مع المقترض تقييمها وبناء قرار بخصوص هذه العلاقات استناد إلى نتيجة هذا التقييم، تعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرارات الملائمة⁽¹⁾.
- 4-التحليل الاستثماري:** إن من أفضل التطبيقات العملية والتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القروض ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم كالأسهم

(1) عبد الرزاق حمزة محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 66.

والسندات فحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها وكفاءة الإدارة التي تتخلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

أ-تحليل بعض الحالات الخاصة: من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها:التصفية، الانضمام، الإدماج، الشراء والتقييم، جميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا حقيقيا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات والأصول والخصوم لكل مؤسسة بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والإئتماني والسوقي لكل مؤسسة لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، وتلخص هذه الأطراف كما يأتي:

01 التحليل المالي الموجه للمساهم: يهتم المساهم بصفته أساسية بالعائد(الربح) على المثلل المستثمر ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، أي التي تتعرض لها استثماراته، لذلك فهو يبحث عن إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يملكها، أو يتخلى عنها لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذا الجانب⁽¹⁾.

02 التحليل المالي الموجه للدائنين: يقصدوا بالدائنين الأشخاص الذين اكتتبوا بسندات إقراض المؤسسة أو بالأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجيد أو إقراض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن مصرفا أو مؤسسة مالية، أو أفراد طبيعة لذلك فإن هؤلاء الدائنين يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المؤسسة، أي على قدرتها في تسديد القرض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية.

(1) عبد الرزاق حمزة، محي الدين، ص 67.

03 التحليل المالي الموجه للمورد: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر التوريد ودفاتر المديونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات بالبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

04 -التحليل المالي الموجه للمتعاملين: ومن جانب آخر فإن شكل البيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك المنافسة في السوق تفيد مجموعة المتعاملين معه، إذ من خلالها يستطيعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الاختلاف في هذه الشروط فيما بين كافة المتعاملين، ومن مصلحة المؤسسة المتعاملة أن تتابع مركز توريدها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للموارد الأولية ومدى إمكانية تخفيض كلفتها.

05-التحليل المالي الموجه لإدارة المؤسسة: تهتم إدارة المؤسسة بطل جوانب المركز المالي خاصة أنها تعمل لتحقيق مصلحة المساهمين(الملاك) والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضا الدائنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاقات وعليه يمكن للإدارة أن تستفيد من التحليل المالي ونتائجه في توجيه الأداء ن فترة لأخرى مع دراسة أي تغيرات غير متوقعة للحد من أثرها.

06-التحليل المالي الموجه للعاملين: يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المؤسسة هما:

أ - المالكون.

ب - العاملون

ومن المعروف أن أحدهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها ويتم ذلك من خلال إطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، ووضعها التغذي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها، وفاعلية سياستها

وقرارها وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو، ممل يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل.⁽¹⁾

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة، يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة، خارجي وداخلي.

01 - نتائج التحليل الخارجي: يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج أهمها:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب⁽²⁾.
- تقييم الوضعيات المالية لمؤسسته، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقييم المؤسسة طلبا للقرض من البنك.
- اقتراح سياسات مالية تتغير العضوية المالية والاستقلالية للمؤسسة .
- مقارنة الوضعية المالية مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

02- نتائج التحليل الداخلي: كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:

- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
 - الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية الإنتاجية لفترة تحت التحليل.
 - التحقيق من المركز المالي للمؤسسة، والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثل.
 - اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغير رأس المال.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.⁽³⁾

(1) عبد الرزاق حمزة، محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(2) فاطيمة الزهراء، بلقاسم، التحليل المالي ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2005، ص 126.

(3) فاطيمة الزهراء، بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 127.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي، يعتمد عليه في المؤسسات وذلك لتقييمها، ويعطيها صورة كاملة واضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدها في اتخاذ القرارات السليمة، ولهذا فالتحليل المالي يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة ووسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة.

الفصل الثاني

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

تعتبر عملية اتخاذ القرار في المؤسسة من أصعب العمليات وأهمها، ولذا نجد أن متخذي القرارات لهم دور كبير في المؤسسة، من خلال اتخاذ القرار بشكل جيد لتسيير نشاطات المؤسسة، بشكل منظم وواضح في كل المستويات، وبعد القرار المالي من بين أهم القرارات لهذا أصبح اتخاذ القرار المالي من أهم المواضيع في الإدارة المالية ولتوضيح ذلك، ولتقديم عرض أكثر تفصيل قمت بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وقد جاء المبحث الأول بعنوان مدخل إلى عملية اتخاذ القرار أما المبحث الثاني فيتناول مراحل عملية اتخاذ القرار وتصنيفاتها وفي المبحث الثالث فتطرق إلى تقنيات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محكمة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة ومن هذا المبدأ أردت أن أوضح ذلك في هذا المدخل من خلال تناول مفهوم عملية اتخاذ القرار وخصائصها وأهميتها .

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

هناك عدة تعاريف بخصوص عملية اتخاذ القرار نذكر منها مايلي: "عملية اتخاذ القرار هي العملية التي تتعلق بالتطورات والأحداث الجارية حتى لحظة الاختيار وما يليها"

- كما تعرف أيضا على أنها: "عملية المفاضلة لاختيار البديل الأفضل وذلك بالمقارنة بين دال بدلي من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب بديل على إحدى ثم اختيار البديل الأفضل والمناسب في ظل ظروف متخذ القرار".⁽¹⁾

- وتعريف على أنها "سلك معين أو محدد من بين مجموعة البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل".

وتعد عملية اتخاذ القرار جوهر العمل الإداري ومحور نشاط الوظيفة الإدارية وهي عملية اختيار الإستراتيجية أو الإجراء، وهذه العملية منظمة ورشيدة وبعيدة إلى البعد عن العواطف ومبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار مرضي أو مناسب⁽²⁾ من التعاريف السابقة يمكن أن نصوغ تعريفا شاملا لعملية اتخاذ القرار عملية اتخاذ القرار هي عبارة عن اختيار أفضل بديل من البدائل الموضوعية يناسب المشكلة المطروحة أمام الإدارة مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بشكل خالي من المخاطرة.

المطلب الثاني: خصائص عملية اتخاذ القرار

تتميز عملية اتخاذ القرار بالخصائص التالية:

- تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة باستمرار.

(1) المرسي جمال محمد، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص23.

(2) لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي (رسالة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص05.

- إنها عملية تتأثر بالعوامل البيئية المختلفة والمحيط بها
- إنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة
- عملية اتخاذ القرار تنصف بالواقعية
- عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الأشخاص.
- تعد عملية اتخاذ القرار وظيفة إدارية وعملية تنظيمية
- تمثل نشاطاً أو مجموعة من الأنشطة للاختيار من بين بدائل عديدة

المطلب الثالث: أهمية عملية اتخاذ القرار

إن لموضوع اتخاذ القرار أهمية بالغة في العملية الإدارية ويكون هذا من عدة نواحي:

أ - من الناحية العلمية:

- تعتبر القرارات وسيلة ناجحة لتطبيق استراتيجيات المؤسسة في تحقيق أهدافها، والقيام بكافة عملياتها الإدارية .
- تساهم في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية

ب - من الناحية العملية

- كشف سلوك رؤساء وقادة المؤسسة ، كما تكشف عن الضغوطات التي عاني منها متخذي القرار، مما يسهل مهمة الرقابة على القرارات ،ومعرفة كيفية التعامل مع هذه السلوكيات والضغوطات.
- قياس مدى قدرة القادة والرؤساء في القيام بمختلف المهام المطلوبة منهم بشكل علمي وعملي مناسب.⁽¹⁾

(1)سمية لزعم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رسالة ماجستير غير منشورة تخصص مالية المؤسسة ، كلي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009، ص05.

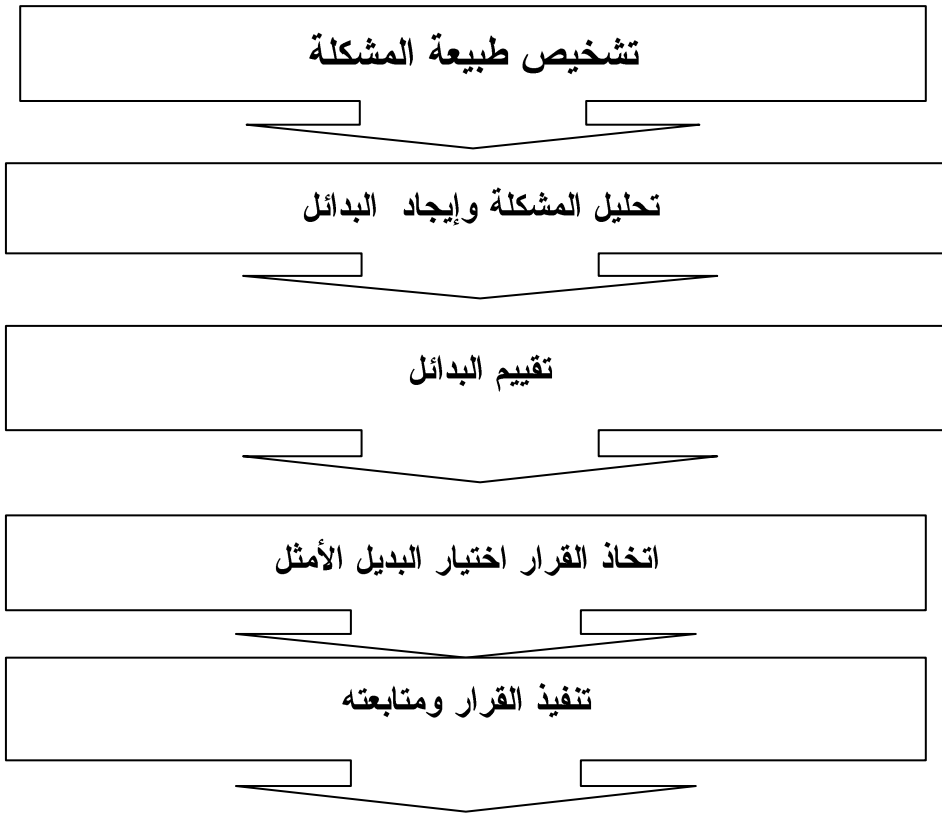
المبحث الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار وتصنيفها:

لعملية اتخاذ القرار عدة مراحل ، وكل مرحلة تحتاج إلى عدة إجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة كما أنه للقرارات عدة أنواع أو عدة تصنيفات لمواجهة حالات أو مواقف محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة وقد تواجه عملية اتخاذ القرار مشكلات عدة:

المطلب الأول: مراحل عملية اتخاذ القرار

(1) تتكون عملية اتخاذ القرار من خمسة مراحل لاتخاذ القرار وسأمثلها وفق الشكل التالي:

الشكل 01: مراحل اتخاذ القرار



تعتبر أول خطوة في عملية اتخاذ القرار، ويعني تشخيص المشكلة التعريف عن المشكلة الحقيقية وتحديد أبعادها وتحري السبب الرئيس لظهورها ومعرفة أسبابها وأعراضها وأثارها فالمشكلة هي

(1) بوشارب خالد، ور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص الأساليب الكمية في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة خيضر بسكرة 2014، ص17.

عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوبة في وجودها، أو هو الفرق بين ما يحدث فعل وما يجب أن يكون

كما أنها تشير إلى المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى جعل مستويات الأداء في المنظمة لا تتلاءم مع الهدف المحدد ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من المشاكل.

المشاكل التقليدية: ويتمثل هذا النوع من المشاكل التي تتصل بإجراءات العمل اليومي وتلقيده في نشاط المؤسسة ككل، فهذه المشاكل قد تكون روتينية يتكرر حدوثها بذات شكلها وموضوعها وقد تكون متعلقة بتصريف شؤون العمل وسير خطواته... إلخ

المشاكل ذات الصيغة الحيوية: وهي المشاكل التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ومستقبلها.

المشاكل المتعلقة بأمور طارئة: وقد تكون مثل هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعية كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المؤسسة والتي يصعب التنبؤ بها.

ب- المرحلة الثانية: مرحلة تحليل المشكلة وإيجاد البدائل:

يقصد بهذا المرحلة التفتيش أو التحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى وهي تفترض اقتراح بدائل أو حلول مختلفة للمشكلة التي تم تشخيصها، وهذا يعتمد على قدرة المحلل في التحليل والابتكار لإيجاد حلول جديدة بالإعتماد على الخبرة السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين، يجب أن يقوم المحلل بوضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ واختيار البديل المناسب، ولهذا السبب يجب⁽¹⁾ أن يتوفر في هذا البديل الإسهام في تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار جزئياً أو كلياً، وأن يكون في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار معبراً عن هذا البديل بقيم نقدية أو عينية، أو منفعة، وذلك حسب طبيعة، المشكلة التي هي محل الدراسة.

(1) بوشارب خالد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ج- المرحلة الثالثة: تقييم البدائل

تتمثل صعوبة هذه المرحلة في أن مزايا وعيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة، لكنها تظهر فعل في المستقبل ويفترض أن يكون التقييم وفقا لمعايير وأسس موضوعية من أجل تبيان مزايا وعيوب كل بديل من هذه البدائل وفي حالة المفاضلة، يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية:

- إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه.

- التكاليف المالية لتنفيذه، ومدى استجابة الرؤوسين للبديل وحسن توقيت تنفيذه.

اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه السرعة المطلوبة عندما يكون الحل ملما وعاجل.

د- المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار (اختيار البديل الأمثل)

ويتم عن هذه المرحلة اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل، وهن يقوم المدير باتخاذ القرار استنادا إلى البديل الأفضل الذي تم اختياره، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلائم كافة المتطلبات والعوامل الأخرى للمشكلة والتي لم والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة، فقد يفضل أحيانا حل آخر غير الحل أو البديل الأفضل لاعتبارات يراها المدير ضرورية مثل: سهولة التنفيذ أو أن تكون الظروف الحالية في المؤسسة لا تسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبرى من قبل العاملين المسؤولين عند التنفيذ".

هـ- المرحلة الخامسة: تنفيذ القرار ومتابعته

تتميز طبيعة القرار بأن تنفيذه يتم عن طريق الآخرين والمدير يقوم بهذه المرحلة بتوجيه القائمين على التنفيذ مبينا لهم العمل الذي يتوجب عليهم القيام به، والدور المطلوب من كل منهم والموارد المتاحة للتنفيذ، وهذا يتطلب تفهم القرار من قبل منفذ وتحفيزهم على أدائه، ويتم ذلك من خلال مبدأ المشاركة في إتخاذ القرارات حيث يشعر المنفذ بأن القرار من صفهم، ومن المهم جدا أن تنسجم أهداف القرارات مع أهداف وطموحات القائمين على تنفيذها حيث ينعكس في رفع هؤلاء المنفذين لمستوى أدائهم وتحسينه⁽¹⁾

(1) بوشارب خالد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المطلب الثاني: تصنيف القرارات:

يصادق الفرد في المؤسسة في أي موقع من مواقع العمل وفي أي نوع من النشاطات العديدة المواضيع والمشاكل التي تتطلب منه إتخاذ القرارات بشأنها، ويختلف نوع القرار باختلاف موقعه والمؤسسة التي يعمل بها أو التي يتعامل معها، ومنه نميز عدة أنواع من القرارات نذكر منها:

1 تقسيم القرارات وفقا للوظائف الأساسية:

تنقسم القرارات وفقا لهذا المعيار إلى :

1 1 قرارات متعلقة بالعنصر البشري:

تتضمن هذه القرارات مصادر الحصول على الموظفين وطرق الاختبار والتعيين، نوعية التدريب المطلوبة، أسس دفع الأجور والحوافز والمكافآت، وكذلك علاقة المؤسسة بالاتحاديات والنقابات العمالية والمؤسسات ذات العلاقة بالعنصر البشري:

1 2 قرارات متعلقة بالإنتاج:

تتضمن القرارات الخاصة باختيار مواقع المصانع وقربها من مستلزمات الإنتاج وحجم الإنتاج والسياسية الخاصة به، ومصادر الحصول على المواد الخام، والتخزين والرقابة على الإنتاج وجودته.

1 3 القرارات المتعلقة بالوظائف الإدارية:

هي القرارات التي يحدد من خلالها الهيكل التنظيمي للمؤسسة وإسناد المناصب الإدارية وقواعد اختيار المديرين وتدريبهم ومراقبتهم⁽¹⁾

1 4 قرارات متعلقة بالتسويق:

(1) هندی میز إبراهيم، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، 206، ص63.

هي تلك القرارات الخاصة بنوع السلعة التي سيتم بيعها ومواصفاتها والأسواق التي سيتم التعامل معها، وقنوات التوزيع والتعبئة والتعليق والتسعير والترويج لها.

1 5 قرارات متعلقة بالتمويل:

هي القرارات الخاصة بطرق تمويل المؤسسة كحجم رأس المال اللازم للمؤسسة ، كيفية ونسبة توزيع الأرباح والهدف من هذه القرارات الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.

2-تقسيم القرارات وفقا لإمكانية برمجتها:

تقسيم القرارات وفقا لهذا المعيار إلى :

1-2 قرارات مبرمجة 'قرارات هيكلية)

هذه القرارات التي تتخذ بشأن مشاكل مطروحة واضحة المعالم، وتتميز بأنها قرارات متكررة لا تعتمد على الذكاء في حلها بل تعتمد على التجربة، حلها يكون عن طريق إتباع إجراءات مهيكلية مجبرا على دراسة المشكلة كلها عرضت عليه، فتأتي هذه القرارات لمعالجة الطلبيات ولفوترة المبيعات وتسيير المخازن .

2-2 قرارات غير مبرمجة(قرارات غير مهيكلية):

هذه القرارات تحتاج إلى ذكاء متخذ القرارات، فيقوم المسير بالبحث عن أفضل الحلول التي يمكن الوصول إليها ثم اختيار أفضلها، فتتخذ هذه القرارات عند اختيار مورد جديد أو عند إدراج منتج جديد في السوق، أي أن هذه القرارات تتسم بالحدأة ويتميز هذا النوع من القرارات بالخصائص التالية:

- تحصل هذه القرارات درجة عالية من عدم التألم
- تتحكم بها عدة متغيرات مما يجعلها معقدة
- المعلومات المتوفرة قليلة وغير كافية إن لم نقل استحالة الحصول عليها تعلقها بمستقبل المؤسسة .
- تدفق المعلومات متقطع وعشوائي بطبيعة المشاكل التي تتناولها مثل هذه القرارات

- صعوبة تحديد المعالم الأساسية للمشكلة.⁽¹⁾

3- تقسيم القرارات وفقا لظروف اتخاذها

تؤثر البيئة التي يتخذ فيها القرار على المتخذ، وهذا الوجود عدد كبير من المتغيرات التي تؤثر في القرار ويمكن تقسيمها إلى:

3-1 القرارات في حالة التأكد:

يقصد بحالة التأكد التام أن يكون متخذ القرار على علم تام بكل المعلومات الملائمة اللازمة لاتخاذ القرار، ويفترض في هذه الحالة أم متخذ القرار يستطيع أن يحدد كل البدائل الممكنة والمتطلبات اللازمة لتنفيذها كما يعرف على وجه اليمين نتيجة كل بديل.

وتتميز عملية اتخاذ القرار في هذه الحالة بالسهولة كما أن البيئة الخارجية لا تؤثر على نتائج القرار، ولو أن هذه الحالة تعتبر غير واقعية حيث انه لا يمكن وجود حالة تأكد تام.

3-2 قرارات تحت ظروف المخاطرة:

وهي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع، وبالتالي فغن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك درجة احتمال حدوثها، والصفة الأساسية لهذه الحالة انه نتائج كل بدلي تتوفر معلومات قليلة لمتخذي القرار مما يعني انه في حالة مخاطرة.

فكلما ازدادت كمية وجود المعلومات الخاصة نتائج كل بدلي، كلما كانت الحالة اقرب إلى التأكد وانخفضت درجة المخاطرة ولعكس عن كانت كمية واضحة ودقة المعلومات منخفضة.

(1) هندی منیر ابراهيم، مرجع سبق ذكره ص 63، 64.

3-3 قرارات في حالة عدم التأكد:

يقصد بحالة عدم التأكد تلك الحالة التي يوجد فيها أكثر من بديل دون أن يعرف متخذ القرار ولا يستطيع أن يقدر احتمال حدوث كل بديل لعدم وجود أية بيانات سابقة، كما في حالة إنتاج منتج جديد، فهي القرارات التي تتخذ عندما ترسم، أهداف المؤسسة العامة وسياستها، وتكون الإدارة في ظروف الأسهم فيها مسبقا بإمكانية حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار، وذلك سبب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها⁽¹⁾.

4-4 تقسيم القرارات وفقا للمشاركة في اتخاذها:

تنقسم القرارات وفقا لهذا المعيار إلى :

4-1 قرارات فردية:

هي القرارات التي تتخذ بشكل انفرادي فيقوم الفرد بتحليل المشكلة ودراستها وتحديد البدائل المتاحة وتقييمها ثم اتخاذ القرار أفضل البدائل وأحسنها.

4-2 قرارات جماعية:

هي القرارات التي تتخذ بصفة جماعية ونعني ذلك دراسة المشكلة المطروحة من طرف مجموعة من الأفراد وتحديد البدائل المتاحة، ثم التصويت على أفضل الحلول وتنفيذها.

5-5 تصنيف القرارات وفقا لأهميتها:

تنقسم القرارات وفقا لهذا التصنيف إلى :

- قرارات إستراتيجية تتخذها الإدارة العليا

- قرارات تكفيلية تتخذها الإدارة الوسطى

- قرارات تنفيذية أو تشغيلية

(1) عندى ميز إبراهيم، مرجع سبق ذكرهن ص 64-65.

1-5 القرارات الإستراتيجية:

تتعلق هذه القرارات بكيان المؤسسة ومستقبلها والبيئة المحيطة بها، وتتميز القرارات الإستراتيجية بفخامة الاستثمارات أو الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، وبأهمية الآثار والنتائج التي تحدثها في مستقبل لتنظيم.

فالقرارات الإستراتيجية تعالج المشاكل المعقدة التي تتطلب اهتماما خاصا وتتميز كونها:

- محدودة وتتميز بالندرة.

- مستوى عدم التأكد والمخاطرة كبيرين.

عند اتخاذ مثل هذه القرار فغن مستقبل المؤسسة مهدد وموقف حرج.

2-5 القرارات التكنيكية:

هي قرارات تتخذها الأقسام والغدارات، الغدارة الوسطى -تتم هذه القرارات بتوفير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، وتحديد مسار العلاقات بين العاملين أو بي حدود السلطة وتقييم العمل وتفويض الصلاحيات، كما أن مثل هذه القرارات تتم بكيفية استغلال اللاستمراري في العمل وتتميز هذه القرارات بكونها:

- قليلة مقارنة بالقرارات التنفيذية (التشغيلية).

مستوى عالي م الخطر وعدم التأكد⁽¹⁾

3-5 القرارات التنفيذية (التشغيلية):

تسمى أيضا القرارات العمدية، وهي تتم بالإستغلال والتسيير اليومي للمؤسسة، وتعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية وتتميز بـ:

- كثرة عددها.

- متكررة وذات تأثير المدى القصير.

(1) هنري، منير إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص65.

- مستوى الخطر محدود

- تتخذ على أساس عدد محدود من المتغيرات

- قرارات فردية ولا تؤثر على استمرارية المؤسسة على المدى الطويل

المطلب الثالث: المشكلات التي تواجه عملية اتخاذ القرار⁽¹⁾

إن عدم وجود قرار يرضي جميع العاملين داخل المنظمة يعتبر أهم المشكلات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المنظمة، ولذا يمكن إجمال هذه المشكلات بمايلي:

1- طغيان الاعتبارات الاجتماعية والتأثيرات الشخصية التي تقدمها الجماعات الضاغطة والهيئات والمنظمات المهنية والتي تؤدي بدورها عدم الالتزام بالموضوعية في عملية اتخاذ القرار.

2- صعوبة تحديد المشكلة بدقة من طرف متخذ القرار، يجعل جميع قراراته تنصب على حل المشاكل الفرعية من هذه المشكلة، وعدم التعرض إلى المشكلة الحقيقية.

عدم على تحديد أهداف التي يمكن أن تحقق باتخاذ القرار والتي يجب إدراك الأهداف الرئيسي حتى لا تتعارض مع الأهداف الفرعية للمنظمة، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق الأهداف حسب الأولوية.

تأثيرات اعتبارات السياسية والاقتصادية على موضوعية القرارات حيث نجد أن للأحزاب السياسية دورا كبيرا في ذلك خصوصا في الدول النامية التي يحكمها حزب واحد.

عدم مرونة القوانين واللوائح والعمليات المعمول بها في المنظمات حيث أن معظم هذه اللوائح قد صيغت بظروف معينة وفي وقت معين.⁽²⁾

وكانت مناسبة في ذلك الوقت، وبالتالي فغنها لم تعد ملائمة المستجدات في الوقت الحاضر.

6- ضعف الرقابة وعدم متابعة تنفيذ القرارات الإدارية، وبسبب ذلك قد تنفذ هذه القرارات بطريقة خاطئة بقصد أو بدون قصد مما يفقد المنظمة المصدقية عند اتخاذ قرارات أخرى لاحقة

(1) عندى ميز إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

(2) عندى ميز إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

7- كفاءة متخذ القرار والتي تشمل درجة ذكائه وخبراته وقدراته العلمية والعقلية الجسدية وموقعه، داخل التنظيم في المنظمة إضافة إلى مدى تأثيره ببعض العوامل الأخرى طلقوه الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة السياسية وما ينجم عنها خضوع الإدارة للسلطة اعلي كالسلطة السياسية التي تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها، مما ينعكس سلبيا على إفتار وتطلعات متخذ القرار، وبالتالي يؤثر على القرار ومن ثم على المنظمة ونجاحها.

8- نقص المعلومات والخوف من اتخاذ القرارات، حيث تعد المعلومات مادة الإداري في اتخاذ القرارات ويجب أن تكون ممثلة للظاهرة المدروسة، بحيث تستطيع الإدارة استخدامها ووضع التقديرات اللازمة حول الأوضاع القائمة، والتنبؤ بما ستكون عليه الأمور مستقبلا وبالتالي فغن أي نقص في المعلومات الضرورية يضعف من قدرة الإدارة على التقدير والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية، ويرفع من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار مما ينتج عنه تخوفا من اتخاذ القرار.

وهناك بعض لصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات نوجزها فيمايلي:

1 - صعوبة تفهم الإدارة للموقف الإداري:

حيث أن إدراك حقيقة المشكلة بإبعادها المختلفة يمثل نصف حلها، وتكمن هذه الصعوبة، غما توفر

المعلومات اللازمة أو نقلها أو عدم الوثوق بها.

2 -صعوبة تحديد عناصر المشكلة أو العملاقية بينهما:

حيث يركز الإداري على عناصرها أو ثانوية ناو ربما يكون هناك غموض بين العناصر بحد ذاتها.

3-ضعف الاستنتاجات والتوصيات:

وهذا الأمر يعتمد على قدرة رجل الإدارة على الاستنتاج وربطه بجل المشكلة، وبناء توصيات محددة

وتطويرها للتوصل إلى الحل المطلوب⁽¹⁾

(1) حسين بلعجوز ،مرجع سبق ذكره، ص224.

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات المالية، الذي يعبر بشكل دقيق على الوضع المالي للمؤسسة، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية.

لاتخاذ القرارات يستوجب على متخذ القرار، مراعاة كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة لكي يستطيع إيجاد البديل الأفضل الذي يساعد لاتخاذ القرار الأمثل، ومعرفة أفضل طريقة التي تناسب المؤسسة على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بها.

المطلب الأول: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

للتحليل المالي أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية نذكر منها:

- يلعب التحليل المالي دورا في إعداد القرارات التي تهتم بالجانب المالي للمؤسسة وخاصة المتعلقة بخلق التوازن الفعال بين عناصر الأصول للعمل بأكبر كفاية وبين عناصر الخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستثمرة ومن مراكز الأصول والخصوم وصول للتوازن الشامل للمؤسسة.
- التحليل يزود المدير بكافة الملاحظات والوسائل التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية سواء تعلق الأمر بالمدى القصير أو المدى الطويل.
- التحليل المالي عملية التحويل لكم هائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية لكم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وهو كمرجع يعود إلى متخذ القرار.
- متخذ القرارات يتخذ من القرارات ما يؤثر على المستقبل إلا أن أفضل بداية منطقية لاتخاذ القرارات هي تفهم أحداث الماضي القريب، ولعل بمجرد قرارات سليمة فإنه لا بد من التحليل والتفسير.
- نتائج التحليلات تعطي نتائج وأرقامها وتفسيرا ماليا وهذه التفسيرات تعد كقاعدة لاتخاذ القرارات من طرف المسؤولية المعنيين⁽¹⁾.

(1) حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص170.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية

الفرع الأول: دور المؤشرات المالية ولنسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

أولاً: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرارات المالية

تعتبر المؤشرات المالية من التقنيات الأساسية في التحليل المالي فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى معرفة مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي أي مدى تحقيقها للسير العادي في ظل التوفيق بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، والمؤشرات المالية ثلاث هي: رأس المال العام، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة نتطرق إليها فيما يلي:

1- رأس المال العامل (Fonds de roulement):

1-1- تعريف رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة⁽¹⁾.

يحسب رأي المال العامل بطريقتين هما:

- من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

1-2- الحالات الممكنة لرأس المال العامل:

على العموم هناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس مال العامل هي:

⁽¹⁾kamel hamdi, le diagnostique financière, ES-salem, Alger, 2001, p78.

أ-الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (FR أكبر من D)

في هذه الحالة الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة كويلة الأجل، فالتوازن في هذه الحالة محقق من طرف المؤسسة مع فائض في الأموال الدائمة موجه لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل (دورة الاستغلال).

ب-الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم (FR=0)

في هذه الحالة الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، وهذا يعني أن الأموال تغطي الاحتياجات طويلة الأجل، فالتوازن المالي محقق لكن دون فائض في الأموال الدائمة من أجل تمويل دورة الاستغلال.

ج-الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب (FR < 0)

في هذه الحالة الأموال الدائمة أصغر من الأصول الثابتة، وهذا يعني أن الأموال لا تغطي احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، فالتوازن المالي غير محقق في هذه الحالة، الأمر الذي يفرض على المؤسسة تمويل جزء من أصولها بمساعدة الديون قصيرة الأجل مما يعرضها لخطر نقص السيولة وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على الوفاء باحتياجاتها.

1-3-أنواع رأس المال العامل:

لرأس المال العامل أربعة أنواع هي:

أ-رأس المال العامل الخاص (FR PROPRE)

هو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب إحدى العلاقتين:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون.

ب- رأس المال العامل الصافي (FR nrt):

يمكن تعريفه على أنه الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، وغالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقياس مقبولا للسيولة وبحسب العلاقتين التاليتين:⁽¹⁾

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

ج- رأس المال العامل الإجمالي (FR globale)

يقصد به مجموع عناصر الأصول المتعلقة بالنشاط الاستغلالي في المؤسسة، أي أنها مجموع الأصول لأقل من سنة وهو بذلك أقل يساوي مجموع الأصول المتداولة وبحسب بإحدى العلاقتين:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع لميزانية - الأصول الثابتة.

د- رأس المال العامل الأجنبي (FR étrange):

يبين هذا النوع قيمة الوارد المالية الأجنبية في المؤسسة المتمثلة في اجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلا الديون بالمفهوم السلبي لها بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وبحسب بإحدى العلاقات الآتية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الميزانية - الأصول الخاصة.

1-4- العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:

هناك عدة عوامل تؤثر في رأس المال العامل نلخصها فيما يلي:

(1) مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص39.

أ- طبيعة نشاط المؤسسة: رأس المال العامل مرتبط بنوعية وحجم تصريف المنتجات وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.

ب- حجم نشاط المؤسسة: فكلما كان نشاط المؤسسة واسعا كلما احتاجت إلى رأس مال عامل كبير والعكس صحيح.

ج- دورة الاستغلال: فيجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف⁽¹⁾ دورة الاستغلال، فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح فمثلا المؤسسات التجارية دورة استغلالها قصيرة، أما المؤسسات الصناعية فدورتها طويلة.

د- التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر مواد أولية معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة (مخزون العمل).

2- احتياجات رأس المال العامل (besoin de fonds r lement):

2-1- تعريف احتياجات رأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس المال العامل على أنه: قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، أي أنه الاحتياج الصافي الناتج عن ورة الاستغلال.

ويمكن حساب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة الآتية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

حيث أن:

احتياجات التمويل = الأصول المتداولة - القيم الجاهزة.

موارد التمويل = ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية.

(1) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

2-2- الحالات الممكنة لاحتياجات رأس المال العامل:

هناك ثلاثة حالات يمكن أن تأخذها احتياجات رأس المال العامل هي:

أ- الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل موجب ($BFR > 0$):

في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال في المؤسسة أي أن المؤسسة في حاجة إلى تمويل خارج موارد الاستغلال لتغطية احتياجاتها قصيرة المدى وذلك بالاعتماد على الفائض في مواردها طويلة المدى (رأس المال العامل) أو بالاعتماد على موارد مكاملة قصيرة المدى (سلفات مصرفية)⁽¹⁾.

ب- الحالة الثانية: احتياجات رأس المال العامل معدوم ($BFR=0$):

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال في المؤسسة مساوية لمواردها، أي أن المؤسسة ليست لديها احتياجات استغلال للتمويل لأن خصومها الدورية (ديون قصيرة الأجل) كافية لتمويل الأصول الدورية (أصول متداولة).

ج- الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل سالب ($BFR < 0$):

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال أصغر من موارد الاستغلال في المؤسسة أي أن المؤسسة ليس لديها احتياجات استغلال للتمويل لأن خصومها الدورية لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

2-3- العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل:

هناك عدة عوامل تؤثر في احتياجات رأس المال العامل نلخصها فيما يلي:

أ- طبيعة النشاط: فيمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.

(1) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص45.

ب- دورة الإنتاج: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون احتياج رأس مالها العامل مرتفعا نظرا لارتفاع قبية المخزونات نتيجة لطول مدة الدورة.

ج- الاستثمارات: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة ضعيفة يكون احتياج رأس ماله العامل ضعيفا وفي بعض الأحيان سلبيا.

د- مستوى النشاط: فالمؤسسات التي تحقق رقم أعمال مرتفع يكون احتياج رأس مالها العامل أكبر نسبيا⁽¹⁾.

3- الخزينة (Trésorerie):

3-1- تعريف الخزينة:

تعرف الخزينة على أنها مجموع الأموال التي في دورتها لمدة دورة استغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعل من مبالغ سائلة خلال دورة⁽²⁾ استغلالية، وتحسب الخزينة بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

3-2- العناصر المكونة للخزينة:

تعد الخزينة محصلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة في لحظة معينة، وانطلاقا من الميزانية المالية يمكن تحديد مكونات الخزينة من الأصول والخصوم كما سيأتي:

أ- عناصر الأصول: تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي:

1- الأوراق التجارية المضمومة: تستخدمها المؤسسة من أجل تدعيم خزيتها بالأموال وهذا عن طريق اتصال

المؤسسة ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم أوراقها التجارية، فتحصل المؤسسة على قيمة الورقة التجارية مع اقتطاع عمولة للبنك.

(1) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(2) محمد الزين خاف ربي، "تقنيات المحاسبة الجزء الثاني"، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 243.

2-سندات الخزينة: تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي تطرحها للبيع، وعند حلول تاريخ الاستحقاق يسدد البنك قيمة السند مضافاً إليها قيمة الفوائد.

3-الحسابات الجارية: هي عبارة عن الأموال الجاهزة التي يمكن للمؤسسة التصرف فيه في أي وقت وتتمثل في الحساب المصرفي والحساب البريدي الجاري.

4-الصندوق: وهي الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

ب-عناصر الخصوم: تتمثل عناصر خصوم الخزينة في ظل العناصر التي تحسبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي:

1-تسهيل الخزينة: تتمثل في المساعدات (قروض التي يقدمها البنك للمؤسسة عندما تكون حساباتها مدينة)، وتقوم المؤسسة بالاتفاق مع البنك على حجم هذه المساعدات والعمولة التي ستدفعها مقابل الحصول عليها.

2-السحب على المكشوف: هذا النوع من القروض يسمح للمؤسسة بأن تبقى مدينة لمدة أطول من المدة الأولى (تسهيلات الخزينة)⁽¹⁾، ونظراً لخطورة هذه العملة فإن منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك للحالة المالية للمؤسسة وحصوله على ضمانات في شكل أوراق مالية.

3-3-الحالات الممكنة للخزينة:

هناك ثلاث حالات يمكن أن تأخذها الخزينة هي:

أ-الحالة الأولى: الخزينة موجبة ($TR > 0$)

في هذه الحالة رأس المال العامل أكبر من احتياجاته، أي وجود فائض من السيولة لدى المؤسسة يعتبر سيولة مجمدة وغير مستغلة وجه على المؤسسة توظيفها.

(1) محمد الزين خاف ربي، مرجع سبق ذكره، ص244.

ب- الحالة الثانية: الخزينة معدومة (TR=0)

في هذه الحالة يتساوى رأس المال العامل مع احتياجاته، أي عدم وجود فائض ولا عجز في السيولة، ومعنى أدق وجود تطابق بين حجم السيولة المتوفرة واستحقاقية الديون، وتعتبر هذه الوظيفة المثالية للخزينة.

ج- الحالة الثالثة: الخزينة سالبة (TR<0)

في هذه الحالة رأس مال العامل أصغر من احتياجاته، أي أن الخزينة تعاني عجز في السيولة، ولمعالجة هذه الوضعية يجب على المؤسسة البحث عن مصادر التمويل كتحصيل الحقوق أو طلب قروض بغية الخروج من هذه الوضعية الحرجة⁽¹⁾.

ثانيا: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

تشكل النسب المالية جانبا هاما في عملية التحليل المالي لنشاط ونتائج أعمال المؤسسات، فهي أقدم تقنيات التحليل المالي وأكثرها فعالية في إظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي للمؤسسة.

1-تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية على أنها:

علاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الاستغلالي، وهذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية أو من جداول تحليل الاستغلال أو كلاهما معا، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير⁽²⁾ لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة، بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية.

(1) محمد الزين خاف ربي، مرجع سبق ذكره، ص245.

(2) محمد مطر، التحليل المالي، الأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1997، ص37.

2-أنواع النسب المالية:

يتفق أغلب المختصين في التحليل المالي على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية، وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب، وهذه المجموعات الأربعة هي:

2-1-نسب الهيكلية:

هذه الأخيرة تقدم صورة عن هيكلية المؤسسة في وقت معين، وتفسر العلاقة الموجودة بين الأصول والخصوم ومجموع الميزانية، وتنقسم نسب الهيكلية إلى النسب الفرعية الآتية:

أ-نسب هيكلية الأصول: ترتبط بطبيعة نشاط المؤسسة وبقطاعها الاقتصادي وكذلك تتعلق بمديونية المؤسسة واستقلاليتها والاستعمال الجيد لأموالها وتتمثل فيما يلي:

1-نسبة الأصول الثابتة: هذه النسبة تعبر عن الأصول الثابتة بالنسبة لإجمالي أصول المنشأة في تاريخ معين، وللحكم على هذه النسبة لابد من معرفة طبيعة عمل المنشأة وحجم أعمالها باعتبار أن المشاريع الصناعية تستخدم عادة أصول ثابتة بمقدار أكبر من المشاريع التجارية، وتحدد وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = (\text{الأصول الثابتة} / \text{إجمالي الأصول}) \times 100$$

2-نسبة الأصول المتداولة: تعبر هذه الأخيرة عن الوسائل الاقتصادية، التي تفتتها المشروعات بقصد المتاجرة فيها وتحقيق ربح من وراء ذلك، ولهذا يكون عمرها الانتاجي في المؤسسة أقل من سنة، وهذه النسبة تقيس قدرة المشروع على تشغيل الأموال في الأنشطة التجارية، ونعبر عنها وفق ما يلي:⁽¹⁾

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{إجمالي الأصول}) \times 100$$

$$\text{نسبة قيم الاستغلال} = (\text{مجموع قيم الاستغلال} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$\text{نسبة القيم القابلة للتحقيق} = (\text{مجموع القيم القابلة للتحقيق} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$\text{نسبة القيم الجاهزة} = (\text{مجموع القيم الجاهزة} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص38.

وعليه فإن النسبة أعلاه تتأثر بطبيعة عمل المشروع، فإن كان المشروع تجاري تتجه هذه النسبة إلى الارتفاع، ويلاحظ في المشاريع الصناعية أن هذه النسبة تتأثر بحجم النشاط الإنتاجي فقط، وعليه فإن معدل هذه النسبة في المشاريع الصناعية يكون دائما أقل من المشاريع التجارية كذلك فالمحلل المالي يستطيع الوقوف على الوزن النسبي الذي يشكله كل نوع من أنواع الأصول المتداولة وبالتالي يستطيع تكوين حكم أولي على درجة استثمار الأموال في المجال.

ب- نسبة هيكلية الخصوم: إن هذه النسب تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة، وذلك بتوضيح مدى اعتماد المؤسسة على الديون سواء طويلة أو قصيرة الأجل، وتمثل فيما يلي:

$$\text{نسبة الأموال الدائمة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100^{(1)}$$

فإذا كانت نسبة الأموال الخاصة أكبر من نسبة الديون طويلة الأجل والقصيرة معا، فإن المؤسسة بعيدة عن أي خطر محتمل.

ج- نسب التمويل: تتضمن نسب التمويل مقارنة العناصر الأساسية للأصول مع مثيلاتها في الخصوم، وهذه النسب تنقسم إلى نسبتين هما:

1- نسبة التمويل الدائم: انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والاستثمارات الثابتة، فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين وذلك من خلال هذه النسبة التي تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 39.

يُكب تعمل المؤسسة بارتياح ويكون لها هامش أمان يجب أن تكون نسبة التمويل الدائم < 1 خاصة في المؤسسات ذات المخزونات والحقوق المعترية حسب طبيعة نشاطها وذلك حتى تتمكن من تغطية مخزونها التي تكون مدة بقائها في المؤسسة أقرب إلى النسبة وكذلك تفاديا لمشاكل إمكانية ارتفاع هذه المدة، وتكون هذه التغطية برأس المال العامل الموجب محققة.

2-نسبة التمويل الخاص (الذاتي): تبين لنا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

ويمكن أن نميز حالتين فيما يخص نسبة التمويل الذاتي هما:

الحالة الأولى: (نسبة التمويل الذاتي = 1) معناه أن الأصول الثابتة تساوي رأس المال الخاص، بحيث هذا الأخير معدوم أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، بحيث هذا الأخير معدوم أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي توجد لتغطية الأصول المتداولة.

الحالة الثانية: (نسبة التمويل الذاتي < 1) يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض⁽¹⁾.

2-نسبة قابلية السداد: في حالة وقوع المؤسسة في وضعية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها فإن حلها الوحيد هو التصفية لتسديد ما عليها من ديون، لذلك نجد من يهمل الأمر خاصة المقرضين يقومون بمقارنة خدم ديون المؤسسة مع حجم أصولها ليستطيعوا قياس مدى ضمان أموالها ويستعملون من أجل ذلك النسبة التالية:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0,5 ولا تتعدى الواحد (0,5 > 1).

(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص40.

أ-نسبة الاستقلالية المالية (المديونية): إن هذه الأخيرة تتعلق بمديوني المؤسسة، ففي هذه النسبة يتم مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية.

ونعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

وهذه النسبة تعكس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، وعليه يجب أن تكون النسبة الأولى محصورة بين القيمة 1 و2 أو أكثر مما يجعل لها قدرة كافية للتسديد والاقتراض.

أما النسبة الثانية فلا يجب أن تقل عن 5 وتعطي نفس المعنى مع الأولى، غير أن هذه الأرقام أصبحت صعبة التحقيق في المؤسسات لذا أصبحت البنوك تطالب بـ 1 وعلى التوالي.

2-2- نسب السيولة:

تسمح لنا هذه النسب بإبراز العلاقة بين الأصول المتداولة من جهة وديون قصيرة الأجل من جهة أخرى، ومن ثم فهي تبين ظروف التوازن المالي في الآجال القصيرة، وأهم هذه النسب ما يلي:

أ-نسبة سيولة الأصول: تبين هذه النسبة مدى سيولة الأصول بمقارنة الأول المتداولة مع إجمالي الأصول، وذلك بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

ويجب توخي الحذر عند تفسير هذه النسبة فكلما كانت $0,5 <$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وهذه النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة وبصفة عامة نجدها في المؤسسات التجارية غالباً أعلى من 0,5 إذا كانت حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحاً، كما أن هذه النسبة عند ارتفاعها يمكن أن تبين أن هناك استثمار مستهلك أي قدس يؤثر على مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

⁽¹⁾ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

ب-نسبة السيولة العامة: تسمح هذه النسبة من التأكد من وجود السيولة المالية للمؤسسة من خلال تحديد درجة تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ويجب على المؤسسة أن تحقق هذه النسبة < 1 أي أن تحقق رأس مال العامل الصافي موجب، وفي حالة ما إذا تساوت هذه النسبة مع الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل صافي معدوم، أما إذا كانت > 1 فهي حالة حرجة وخطيرة وعلى المؤسسة أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون طويلة الأجل، أو رأس مالها الخاص، أو تخفيض ديونها قصيرة الأجل وزيادة أموالها المتداولة.

ج-نسبة السيولة المختصرة: تستخدم هذه النسبة لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد القروض قصيرة الأجل بدون قيم الاستغلال عند اقتراض وجود صعوبة في تصريف المخزونات، أو حدوث طوارئ أو أن دوران المخزون أصبح بطيء ويفضل أن تكون هذه النسبة بين (0,3 و 5) وبعبارة أخرى تكون مجموع القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة تساوي نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل من ذلك.

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{قيم جاهزة} + \text{قيم غير جاهزة}) / \text{الديون}^{(1)}$$

د-نسبة السيولة الفورية: بواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل، وهي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

لكي تكون النسبة جيدة على القائمين على إدارة المنشأة العمل على جعلها محصورة بين () وخروجها عن هذا المجال يعد تجميدا للأموال إذا كانت مدة استحقاق ديونها قصيرة الأجل تفوق الأسبوع أو الشهر، ويدل هذا على عدم الاستعمال الأمثل من طرف المؤسسة لسيولتها، أما إذا كانت مدة استحقاق ديونها القصيرة الأجل لأيام فقط فمن الطبيعي أن تكون هذه النسبة على الأقل تساوي الواحد.

(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص42.

2-3- نسب النشاط:

هي في الواقع تعتمد على معلومات غير ساطنة بل ديناميكية ومن ثم فإنها تسمح بإدخال البعد الزمني في تحليل الميزانية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية وهي ما تعرف بالعناصر الدورية أي التي تكون في حالته حركة خلال دورة الميزانية وهي ما تعرف بالعناصر الدورية أي التي تكون في حالة حركة خلال دورة الاستغلال، ومن بين أهم النسب نذكر ما يلي:

أ- **معدل دوران المخزون:** يتعلق استخدام هذه النسبة بقياس عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى المبيعات خلال السنة المالية الواحدة وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة البضاعة المباعة}) \times 360$$

حيث:

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) \times 2$$

ب- **مدة دوران العملاء:** توضح لنا هذه النسبة السياسة التجارية للمؤسسة التي تتجهها اتجاه عملائها وتشير إلى المدة أو متوسط عدد الأيام أو عدد الأشهر التي تمنحها المؤسسة لزمائنها لتسديد تفوقها، وينبغي أن تكون هذه المدة أقل من مدة دوران الموردين وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران العملاء} = \left[\frac{\text{عملاء} + \text{أوراق القبض}}{\text{مبيعات الثلاثي الأخير}} \right] \times 90^{(1)}$$

ج- **معدل دوران الموردين:** هي تلك النسبة التي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \left[\frac{\text{موردين} + \text{أوراق الدفع}}{\text{مشتريات الثلاثي الأخير}} \right] \times 90$$

وتبين هذه النسبة المدة التي يتم فيها منح القروض للمؤسسة من قبل الموردين وكلما كانت مرتفعة معنى ذلك أن المؤسسة تعمل بأموال الموردين وهذا من مصلحتها، وفي الحالة العادية يجب أن لا تتجاوز هاتين النسبتين ثلاث أشهر، وعلى المؤسسة أن تحاول الاستفادة أكثر من الموردين أي بزيادة مدتهم وتخفيض مدة دوران الزبائن، حيث يمكن أن تستفيد من الفرق بين مدتين بمبلغ إضافي خالي من الفوائد.

(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 43.

2-4-نسب المردودية:

إن المردودية في حياة المؤسسة من حيث دراستها وتحليلها هي الشغل الشاغل لمسؤولية المؤسسة، فتحليلها يوجب عليهم الاعتماد بصورة أساسية على جدول حسابات النتائج من حيث النتيجة المحصلة في آخر الدورة.

ومن أهم النسب المستعملة لمعرفة المردودية هي:

أ-نسبة المردودية الاقتصادية: هذه الأخيرة تعبر عن مردودية أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

كلما كانت النسبة مرتفعة كانت المردودية أحسن ولصالح المؤسسة.

ب-نسبة المردودية التجارية: تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال، فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه رقم الأعمال من نتيجة، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها.

ج-نسبة المردودية المالية: هي ذات أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين أو المساهمين في الشركة من حيث قدرة الأموال الموظفة في جلب عائدات مرضية لهم، وهذه النسبة الخاصة بالمردودية المالية هي من ⁽¹⁾ جملة الشروط التي تسمح للمؤسسة بالتطور والتوسع في طاقات الإنتاج وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة استغلال المؤسسة لأموالها.

3-أهمية النسب المالية:

تتمثل أهمية النسب المالية فيما يلي:

⁽¹⁾ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص43-44.

- تقدم للمحلل معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة وتوازنها المالي.
- تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف المالية في المؤسسة.
- تسمح بقياس العلاقات الضرورية بين السيولة ودرجة الاستحقاق.
- تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها⁽¹⁾.

أولاً: دور أسلوب المقارنات في اتخاذ القرارات المالية

يعتبر أسلوب المقارنات أحد أهم الأساليب المساعدة المكتملة في عملية التحليل المالي، يشمل هذا الأسلوب مجالات عدة وفقاً للغاية أو الغرض من التحليل.

1- مفهوم أسلوب المقارنات:

إن التحليل الساكن للميزانية المالية لمؤسسة ما من خلال المؤشرات المالية والنسب المالية ليس ذو أهمية كبيرة إذا لم يكن مقترناً مع التحليل الحركي وهذا ما يسمى بأسلوب المقارنات أو مقارنة الميزانيات لسنوات متتالية لنفس المؤسسة أو لعدة مؤسسات، هذه المقارنة تبين لنا التغيرات التي تطرأ على الوضعية المالية للمؤسسة خلال عدة سنوات.

2- اعتبارات أسلوب المقارنات:

- لأجل أن يحقق هذا الأسلوب النتائج المرجوة لا بد من مراعاة جملة من الاعتبارات أبرزها ما يلي:⁽²⁾
- لا يجوز إجراء مقارنات بين عناصر مختلفة الطبيعة، بل يجب إجراء المقارنة بين عناصر لها طبيعة واحدة.
- على المحلل أن لا يكتفي بالأرقام المطلقة عند المقارنة بل ينبغي أن يستخدم القيم النسبية للتغير من أجل أن يقدم تفسيرات مقتضية عن التغيرات الحاصلة وينبغي أن تكون هذه التفسيرات واضحة وجليّة وأن تكون في متن التقرير المالي.

3- جداول أسلوب المقارنات:

إن توظيف البيانات كمادة لصناعة المعلومة التي يهدف المحلل المالي وفق هذا الأسلوب، يتطلب إعدادها في جداول تصمم تخدم أغراض التحليل، وذلك باتباع الخطوات الآتية:

(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص44.

(2) علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، أطروحة لنيل شهادة الماجستير الأكاديمية العربية المفتوحة، كونها عن الدنمارك، 2008، ص48.

- الخطوة الأولى: يرسم جدول يتكون من حقوق يختلف عددها باختلاف كمية ونوعية البيانات المراد تحليلها والفترة الزمنية التي يشملها التحليل إلا أنه عادة ما يتكون من حقلين رئيسيين هما:
 - حقل البيان: يخصص لعناوين العناصر التي يشملها التحليل (مؤشر أو نسب مالية).
 - حقل السنوات: وتختلف عدد خاناته باختلاف الفترة الزمنية التي يشملها التحليل (البيانات التاريخية).
 - الخطوة الثانية: تجرى بعض الإضافات على النموذج السابق عندما تتم مقارنات إضافية وخصوصاً عند إجراء المقارنات مع المعدلات المعيارية، إضافة إلى المقارنات مع البيانات التاريخية، وبناء على ذلك سيتكون جدول المقارنة مع الحقول التالية:
 - الحقلين الرئيسيين السابقين.
 - حقل للانحرافات المطلقة عن المعدل المعيارية يتكون من خانتين، الأولى للانحرافات المطلقة الموجبة والثانية للانحرافات المطلقة السالبة.
 - حقل للانحرافات النسبية عن المعدلات المعيارية، ويتكون من خانتين: احدهما للانحرافات النسبية الموجبة والأخرى للانحرافات النسبية السالبة⁽¹⁾.
- ويظهر هذا الجدول المقارنات في شكله العام كما يلي:
- الجدول رقم (1): المقارنات في شكله العام

البيان	السنوات		المعدلات المعيارية	الانحرافات عن المعدلات المعيارية	
	السنة الماضية	السنة الحالية		المطلقة	النسبية
				+	-

المصدر: وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، 2004، ص 119.

⁽¹⁾ علي خلف عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ثانيا: دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية

1- مفهوم جدول التمويل:

جدول التمويل هو ذلك الجدول الذي يشرح التغيرات التي تحدث في الاستخدامات والموارد أثناء النشاط، الأمر الذي يسمح بمتابعة تطور الذمة المالية للمؤسسة ويسهل من تحليل القرارات الاستراتيجية المتخذة من طرف إدارتها.

2- أهمية جدول التمويل:

تكمن أهمية جدول التمويل باعتباره إحدى تقنيات التحليل المالي في كونه يخدم عدة جوانب في المؤسسة فهو:

أ- أداة للتسيير:

يقوم جدول التمويل بإعطاء صورة لمختلف العمليات التي كان لها أثر في تغير الهيكل المالي وبيين وسائل التمويل المستعملة لتغطية احتياجات المؤسسة.

ب- أداة للتقدير:

من خلال ما يحتويه جدول التمويل من بيانات يمكن أن تتم الاستعانة به في إعداد مخططات الاستثمار والتمويل والمساهمة في التنبؤات المستقبلية للمؤسسة.

ج- أداة للرقابة:

يستعمل جدول التمويل كوسيلة رقابية لأنه يرسم صورة واضحة عن الإنجازات المحققة فعلا خلال دورة ما، الأمر الذي يسمح بالمقارنة مع ما كان مسطرا لهذه الدورة المحققة فعلا خلال دورة ما، الأمر الذي يسمح بالمقارنة مع ما كان مسطرا لهذه الدورة وبالتالي الوقوف على الانحرافات الموجودة بين الإنجازات المحققة والإنجازات التي كانت مسطرة.

3- مراحل إعداد جدول التمويل:

لإعداد جدول التمويل لابد من المرور بالمراحل الآتية:

3-1- تشكيل جدول التغيرات:

جدول التغيرات هو ذلك الجدول الذي يظهر التطور الحاصل بين ميزانيتين ماليتين لسنتين متتاليتين (السنة والسنة ن + 1) تعودان لنفس المؤسسة، ويظهر جدول التغيرات ف شكله العام كما يلي:

الجدول رقم 2: الشكل العام لجدول التغيرات

الأصول	السنة ن	السنة 1+ن	التغير %	الخصوم	السنة ن	السنة 1+ن	التغير %
الأصل الثابتة قيم ثابتة قيم ثابتة أخرى				الأموال الدائمة الأموال الخاصة الديون طويلة الأجل			
الأصول المتداولة قيم الاستغلال القيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة				الديون قصيرة الأجل			
المجموع				المجموع			

3-2- جدول الموارد والاستخدامات:

بعد الحصول على الميزانيتين الماليتين لسنتين متتاليتين لنفس المؤسسة، يتم إعداد الموارد والاستخدامات وهذا بأخذ المجاميع الجزئية لموارد واستخدامات المؤسسة في الميزانيتين، ثم نقوم بإجراء مقارنة في عمود منفصل يظهر كل من الموارد والاستخدامات الجديدة، وهذا ما يتضح من خلال الشكل الموالي:

الجدول رقم 03: الشكل العام لجدول الموارد والاستخدامات

التغيرات		السنة ن+1	السنة ن	عناصر الميزانية
الموارد	الاستخدامات			
+الأصول	-الأصول			عناصر الأصول -الأصول الثابتة قيم ثابتة قيم ثابتة أخرى -الأصول المتداولة قيم الاستغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة
+الخصوم	-الخصوم			عناصر الخصوم -الأموال الدائمة الأموال الخاصة ديون قصيرة الأجل -الديون قصيرة الأجل

المصدر: وليد ناجي الجيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 229.

3-3- تشكيل جدول التمويل:

يتكون جدول التمويل من عناصر طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل كما يلي:

أ-العناصر ذات الأجل الطويل:

تشمل التغيرات في الموارد أو الاستخدامات طويلة الأجل، حيث من الطبيعي أن أي زيادة في الخصوم تعتبر عن مورد جديد وأي زيادة في الأصول تعتبر عن استخدام جديد، ورصيد الطرفين يعطي التغيير في رأس مال العامل.

التغير في رأس مال العامل = التغيير في الموارد الدائمة-التغير في الاحتياجات الدائمة

1-الموارد الدائمة الجديدة:

تشمل العناصر الآتية: (مع استيعاب التنازلات عن الاستثمارات):

- موارد داخلية (القدرة على التمويل الذاتي) وبدورها تتكون من:

- قيمة الاهتلاكات الخاصة بالقيم الثابتة ماعدا المصارف الإعدادية.
- المؤونات ذات الطابع الاحتياطي.
- نتيجة المؤسسة.
- موارد خارجية وتتكون من:
- التنازلات عن الاستثمارات.
- الارتفاع في رأس المال.
- الزيادة في الديون طويلة الأجل.
- حقوق الاستثمارات الطويلة الأجل.

2-الاستخدامات الدائمة الجديدة:

وهي تنقسم إلى:

- استخدامات أولية: وهي تتكون من:

- الزيادة في المصارف الإعدادية.
- الزيادة في الاستثمارات قيد الإنجاز.

- الحيازة على استثمارات جديدة.

- استخدامات نهائية: وتتكون من

- توزيع الأرباح.
- تسديد الديون طويلة الأجل⁽¹⁾.

ب-العناصر ذات الأجل القصير:

هي العناصر التي تتعلق بموارد استغلالية قصيرة وبالتالي فهي تؤثر على احتياجات رأس المال العامل والخزينة، ونلاحظ أن أي ارتفاع في الأصول المتداولة أو أي انخفاض في الديون قصيرة الأجل يؤدي إلى زيادة استخدامات الدورة والعكس يؤدي إلى رفع الموارد الدورية ورصيد الطرفين يعطينا التغيير في احتياجات رأس المال العامل.

التغير في احتياج المال العامل = التغير في استخدام الدورة - التغير من موارد الدورة

1-موارد الدورة الجديدة:

هي تشمل العناصر التالية:

- زيادة الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية.
- انخفاض في قيمة المخزن.
- انخفاض في قيمة الزبائن.

2-استخدامات الدورة الجديدة:

وهي تشمل العناصر التالية:

- لانخفاض حسابات الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية.

⁽¹⁾فاطمة الزهراء بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص77.

-ارتفاع في قيمة المخزون.

-ارتفاع قيمة الزبائن.

3-التفسير في مستوى الخزينة:

-ينتج عن التفسير في عنصرين.

-زيادة السلفات المصرفية.

-نقصان القيمة الجاهزة أو زيادتها.

ويمكن حسابه بالعلاقتين:

تتغير في الخزينة= التغير في رأس مال العامل- التفسير في احتياجات رأس المال

التفسير في الخزينة= التفسير في موارد الدورة- التغير في استخدامات الدورة⁽¹⁾.

ويظهر جدول التمويل في شكله العام كما يلي:

الجدول رقم 4 الشكل العام لجدول التمويل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
			الاستخدامات الدائمة زيادة المصارف الإعدادية زيادة الاستثمارات بالقيمة الاجمالية زيادة الاستثمارات الأخرى توزيع النتائج انخفاض رأس مال المؤسسة تسديد الديون طويلة الأجل
	التغيير في الموارد الدائمة		التغيير في الاستخدامات الدائمة
التغيير في رأس مال العامل = التغيير في الموارد الدائمة - التغيير في الاحتياجات الدائمة			

(1)فاطمة الزهراء بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص78.

الموارد المتداولة	الاستخدامات المتداولة
نقص في قيم الاستغلال	زيادة قيم الاستغلال
نقص في القيم القابلة للتحقيق	زيادة القيم القابلة للتحقيق
زيادة الديون قصيرة الأجل عدا	نقص الديون قصيرة الأجل عدا
السلفات المصرفية	السلفات المصرفية
التغيير في الموارد المتداولة	التغيير في الاستخدامات المتداولة
التغيير في احتياجات رأس المال العامل = التغيير في استخدامات الدورة - التغيير في موارد الدورة	
مواد الخزينة	استخدامات الخزينة
زيادة في القيم الجاهزة	نقص في القيم الجاهزة
تسديد السلفات المصرفية	زيادة في السلفات المصرفية
التغيير في موارد الخزينة	التغيير في استخدامات الخزينة
التغيير في الخزينة = التغيير في موارد الخزينة - التغيير في استخدامات الخزينة	

4-قراءة جدول التمويل:

يمكن قراءة جدول التمويل من خلال ثلاثة نتائج رئيسية وهي:

4-1-التغيير في رأس مال العامل:

بما أن التغيير في رأس مال العامل = التغيير في الموارد الدائمة - التغيير في الاحتياجات الدائمة

فهو يحتمل حالتين إما موجب أو سالب.

أ-التغيير في رأس المال العامل موجب:

في هذه الحالة أن رأس المال العامل في السنة (ن+1) هو مرتفع عن رأس المال العامل في السنة (ن) يعود السبب في ذلك إلى زيادة موارد المؤسسة مقارنة مع الزيادة في استخداماتها وذلك في الأجل الطويل، وهذا راجع في الزيادة التي تحدث في الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل أن التنازل عن الاستثمارات والمؤسسة في هذه الحالة تغطي احتياجاتها بارتياح.

ب-التغير في رأس المال العامل السالب:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل للسمة (ن+ 1) كمنخفض عن رأس المال العامل للسنة (ن) ويعود السبب في ذلك إلى زيادة استخدامات المؤسسة مقارنة بمواردها وذلك في الأجل الطويل، وهذا راجع للزيادة في الاستثمارات أو حدوث افتراضات جديدة أو حدوث نقص في الأموال الخاصة، والمؤسسة في هذه الحالة غير قادرة على مواجهة احتياجاتها.

4-2-التغير في احتياجات رأس المال العامل:

بما أن:

التغير في احتياجات رأس المال العامل = التغير في استخدامات الدورة - التغير في موارد الدورة

فهو يحتمل كسابقه حالتين إما موجب أو سالب

أ-التغير في احتياجات رأس المال العامل موجب:

في هذه الحالة احتياجات الدورة للسنة (ن+ 1) أكبر من الدورة (ن) وهذا معناه أن التغير بالزيادة في استخدامات الدورة أكبر من التغير في موارد الدورة، وهذا راجع إلى زيادة في قيم الاستغلال أو القيم القابلة للتحقيق أو حدوث انخفاض في الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية، والمؤسسة في هذا الحالة يجب عليها اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق العكس⁽¹⁾.

ب- التغير في احتياجات رأس المال العامل السالب:

في هذه الحالة احتياجات الدورة لسنة (ن+ 1) أصغر من احتياجات الدورة للسنة (ن) هذا معناه أن التغير في استخدامات الدورة بالنسبة للمؤسسة أصغر من التغير الحاصل في موارد الدورة وهذه الحالة تعتبر جيدة المؤسسة حيث تمكنها الوضعية من تحسين وضعية الخزينة.

(1)فاطمة الزهراء بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص90.

4-3- التغيير في الخزينة:

بما أن: التغيير في الخزينة = التغيير في موارد الدورة - التغيير في استخدامات الدورة

أو: التغيير في الخزينة = التغيير في رأس المال العامل - التغيير في احتياجات رأس مال العامل

فهو يحتمل حالتين إما موجب أو سالب.

أ- التغيير في الخزينة موجب:

تتحقق هذه الحالة نتيجة كون التغيير في رأس المال العامل أكبر من التغيير في احتياجات رأس مال العامل والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة في القيم الجاهزة أو نقص السلفات المصرفية، وتعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من استثمار هذا الفائض في توظيفها مربحة.

ب- التغيير في الخزينة سالب:

في هذه الحالة التغيير في رأس مال العامل أصغر من التغيير في احتياجات رأس المال العامل، وهذا راجع إلى حدوث نقص في القيم الجاهزة أو حدوث زيادة في السلفات المصرفية، وتعتبر هذه الحالة عن عجز في الخزينة وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه صعوبات في السيولة⁽¹⁾.

(1) فاطمة الزهراء بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

خلاصة الفصل :

مما سبق نجد أن المؤسسة تعتمد على الدقة في اتخاذ القرار لتستطيع الاستمرار والاستقرار في محيطها، قبل اتخاذ القرار يجب مراعاة مراحل وخطواته في اتخاذ أي قرار، أما متخذ القرار المالي فهو يتخذ عدة قرارات والتي تسمى بالقرارات المالية ومن هذا ومما سبق نجد أن القرارات المالية كلها متكاملة مع بعض واتخاذها لمختلف الأنشطة والمشاريع داخل المنشأة أو المعاملات مع البيئة الخارجية، وتزداد أهمية القرارات المالية كلما ركز على قرارات تعتمد على تكاليف وموارد عالية، لذا نجد أن التحليل المالي له مساهمة كبيرة في اتخاذ هذه القرارات المالية لتحديد وضعية المؤسسة والقرار الذي يناسبها.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للتحليل المالي في مؤسسة تربية

الدواجن "كرافيك" - الاسنام - البويرة

تمهيد:

تطرقنا في الدراسة النظرية إلى التحليل المالي ومدى مساهمته في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة باعتباره وسيلة من وسائل المستعملة في تقييم الأداء وفي اتخاذ القرارات وذلك من خلال تحليل القوائم المالية. ومحاولة منا لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، قمنا بدراسة ميدانية في إحدى الشركات ذات الأسهم الجزائرية و المتمثلة في مجمع تربية الدواجن (SPA CARRAVIC) التابع للديوان الجهوي لأغذية الأنعام (ORAC) والتي تعتبر إحدى أكبر الشركات الجزائرية، فوجود التحليل المالي في هذه الشركة يعتبر ضرورة حتمية نظرا لكون حجمها وتعدد العمليات التي تقوم بها.

و لدراسة أعمق و أكثر تفصيلا لهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية والمتمثلة في:

- المبحث الأول: تقديم مؤسسة تربية الدواجن كرافيك.
- المبحث الثاني: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة خلال سنوات 2012 - 2013؛
- المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسة باستخدام التحليل المالي لسنوات 2012 و 2013.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة تربية الدواجن(كرافيك)

تكتسي مؤسسة تربية الدواجن أهمية بالغة في تزويد السوق المحلية باللحوم البيضاء، حتى وإن كان بطريقة غير مباشرة أي يتمثل دوره في إنتاج الصيصان (الفرخ)، التي يتم بيعها للمستثمرين الفلاحين في مجال تربية الدواجن، فهذا الفرع الاقتصادي الكبير المتفرع عن الديوان الوطني لأغذية الأنعام (ONAB) يلي حاجيه في غاية الأهمية في الحياة اليومية للإنسان.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة

هي مؤسسة اقتصادية عمومية أو المؤسسة ذات الأسهم بالمختصر كرافيك، وهي كلمة بالفرنسية تعني (spa carravic) أي (carrefour de l'aviculture) أي مجمع تربية الدواجن، وهي مؤسسة برأسمال اجتماعي قدره 890.000.000 د.ج.

إن مؤسسة تربية الدواجن بالأسنام يعتبر وحدة تابعة للمؤسسة ذات أسهم الواقع مقرها ببلدية الأسنام تحمل اسم المؤسسة ذات أسهم والتي بدورها تتكون من وحدات تشرف عليها ولها استقلالية في عملها وتسييرها لهذه الوحدات، أما فكرة انجاز مؤسسة تربية الدواجن بالأسنام فقد كان في إطار سعي الحكومة الجزائرية آنذاك لإدخال اللحوم البيضاء و بكثرة إلى السوق، لتغطية العجز من ناحية الكم و السعر، و لهذا كان التفكير في انجاز مجموعة من المركبات لتغطية هذه المتطلبات وفي هذا الإطار كما سبق الذكر ورد مشروع انجاز ثلاث مراكز إنتاجية للبيض واللحوم البيضاء ومحضر لإنتاج الصيصان ببلدية الأسنام المنطقة الفلاحية الواقعة 12 كلم شرق ولاية البويرة.

وقد تكلف بإنجاز المراكز الإنتاجية الثلاثة بكامل تجهيزاتها شركة LOHMAN EXPORT الألمانية. بموجب العقد الذي تم في 18 مارس 1982 بينها وبين الديوان الوطني لأغذية الأنعام ONAB الذي تفرع عنه الديوان الجهوي لتربية الدواجن ORAC وقد بدأ الإنتاج فعليا في جانفي 1986، أما تكلفة الإنتاج فهي 20633523 دج اي 12053222 دنمارك ألماني.

يستغل المركزين الإنتاجيين CP1، CP2 و CP3 لتربية الدواجن المنتجة للبيض والموجه أساسا للمحضر لإنتاج الصيصان. أما المحضر Le couvoir أنجز من طرف شركة petersime البلجيكية. بموجب العقد الذي تم بينها وبين الديوان الوطني لأغذية الأنعام في 14 اوت 1983 ودخل عملية الإنتاج في 06 جانفي 1986 ويتم استغلاله بمحضر 201600 بيضة أسبوعيا تتم على أربع دفعات في كل منها 50400 بيضة ويستعمل لإنتاج الصيصان poussins الموجه لإنتاج اللحوم البيضاء لتمويل مختلف الزبائن، وهذا الجدول يلخص مراكز الإنتاج وكمية الإنتاج.

الجدول رقم(05): مراكز الإنتاج في المؤسسة

المراكز	عدد مراكز الإنتاج	المساحة	البيض الموجه للتفقيس	الصيضان المنتجة
Cp01	06 مراكز للإنتاج	1530 م 2 كل مركز(15×102م)	بيضة 36720=6×6120	4434600
Cp02	06 مراكز للإنتاج	1530 م 2 كل مركز(15×102م)	بيضة 36720=6×6120	4434600
Cp03	06 مراكز للإنتاج	1530 م 2 كل مركز(15×102م)	بيضة 36720=6×6120	391288
المحضر	مركز واحد للمحضر	1459 م 2	بيضة 10.300000	8.000.000 فرخ في العام

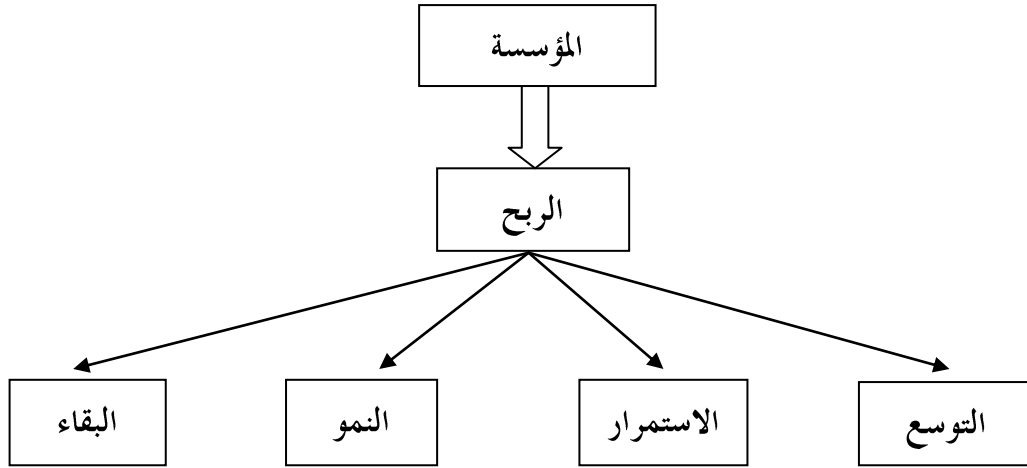
المصدر: وثائق من المؤسسة المصلحة التجارية.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة ونشاطها

1- الأهداف: تسعى المؤسسة في إطار نشاطه إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان احتياجات المحضر من البيض لغرض إنتاج الصيضان وذلك لتمويل الزبائن المختصين في تربية الدواجن؛
 - تسعى في هذا الإطار إلى احترام التزاماتها اتجاه الزبائن فيما يخص كميات التوريد؛
 - تحقيق الربح؛
 - المحافظة على البقاء في السوق الوطنية؛
 - تحسين سمعة المؤسسة وسمعتها؛
 - النمو والاستمرار والتوسع للبقاء أكبر مدة ممكنة في السوق.
- المؤسسة رغم انه لا يهدف إلى تصدير إنتاجية إلا انه يمول الصيضان لعدد معتبر من الزبائن على المستوى الوطني. وهذا الشكل يوضح كيفية استغلال الربح لتحقيق أهداف المؤسسة.

الشكل رقم(02): أهداف مؤسسة كرافيك



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق من المؤسسة.

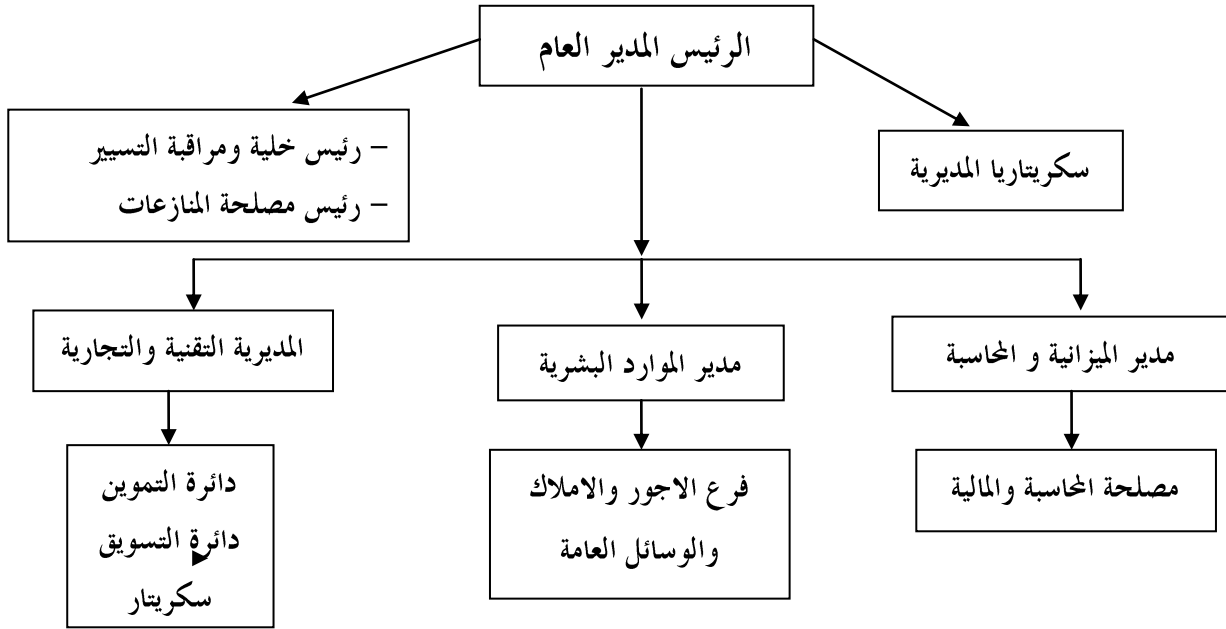
2: نشاط المؤسسة: يتمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة في خلق العرض من الصيضان لتمويل السوق المحلية والفلاحين المختصين في هذا المجال، وذلك لتمويل الأسواق المحلية باللحوم البيضاء حيث إن كل هذا يتم بالمرور بالمراحل التالية:

- استيراد صيضان اليوم الواحد من فرنسا؛
- تدخل للمحضن لتربيتها؛
- عندما تصبح دجاج تستعمل لتوفير البيض اللازم؛
- نقل البيض من المحضن إلى مركز التفقيس الاصطناعي لاستخراج الصيضان؛
- تمويل السوق وتوفير العرض المناسب للطلب عليها وهذا التمويل يتم عن طريق مندوبي البيع المتعاقدين في بداية العام مع المؤسسة وذلك بتكوين ملف خاص للتعاقد مع دفع ثمن 100.000 دج.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المديرية العامة

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة كرافيك



المصدر: وثائق من المؤسسة مصلحة المحاسبة و المالية

دراسة الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للمؤسسة: تكمن ركيزة نجاح اي مؤسسة في مدى حسن اختيارها للهيكل

التنظيمي الذي يوافق نشاطها وتوزيع مهامها وفقا للمخطط الذي يشكل من مجموعة الدوائر الرئيسية وهي وفق

الترتيب التالي :

أ- المديرية العامة؛

ب- مديرية التسويق والتمويل؛

ج- مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة؛

د- مديرية المحاسبة والمالي؛

هـ- مكتب التدقيق؛

و- مكتب المنازعات.

أولا - المدير العام: يعد العنصر الأساسي لأنه يشرف على تسيير المؤسسة مشاريعه عن قرب ويعتبر المسؤول الأول

و الأخير على مدى نجاح وتسيير الديوان ونشاطه، وهو مكلف بـ:

- ضمان تحقيق الأهداف المحددة للمؤسسة وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة؛
- التوقيع على جميع الإجراءات التي تنطوي على المؤسسة؛
- ممارسة سلطة الإشراف على جميع العاملين.

ثانيا - مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة: تعنى هذه المديرية بكل ما يتعلق بالإمكانيات البشرية والوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالمؤسسة، فهي المديرية اللازمة لتشغيل جميع الهياكل التابعة لمكتب وتنفيذ إجراءات لضمان الحفاظ على مصالح المجلس، ويأتي على رأسها رئيس يهتم بمتابعة الملفات الإدارية وحسن التسيير والأداء والحفاظ وتهتم هذه المديرية بـ:

- تسيير الموارد البشرية؛
 - تسيير الوسائل العامة للمؤسسة؛
 - خلية الأجور والشؤون الاجتماعية؛
 - تسيير الموارد البشرية.
- تعتبر صلة الوصل بين الإدارة والموظفين تتمثل مهامها أساسا في:
- احترام قواعد التوظيف؛
 - تنفيذ القرارات المتعلقة بالنصوص والترقية؛
 - متابعة الحياة الوظيفية للموظفين ودفع الأجور؛
 - معالجة ومتابعة العطل الخاصة بموظفي الديوان.
- تسيير الوسائل العامة للمؤسسة وتتمثل مهامها عموما في:
- تسيير الموارد المادية الخاصة بحظيرة المؤسسة؛
 - إنشاء وسائل القياس للتوقعات الدورية للمؤسسة؛
 - مسك قوائم ودفاتر الجرد؛
 - ضمان صيانة المرافق المادية للمؤسسة؛
 - تخطي جميع الموارد المادية وعقود التأمين.

خلية الأجور والشؤون الاجتماعية: دورها الأساسي تحرير دفع رواتب وتهتم بالعطل المرضية وحوادث العمال بالتنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي كما تقوم بالمراقبة الدقيقة من اجل الغياب والانضباط في العمل.

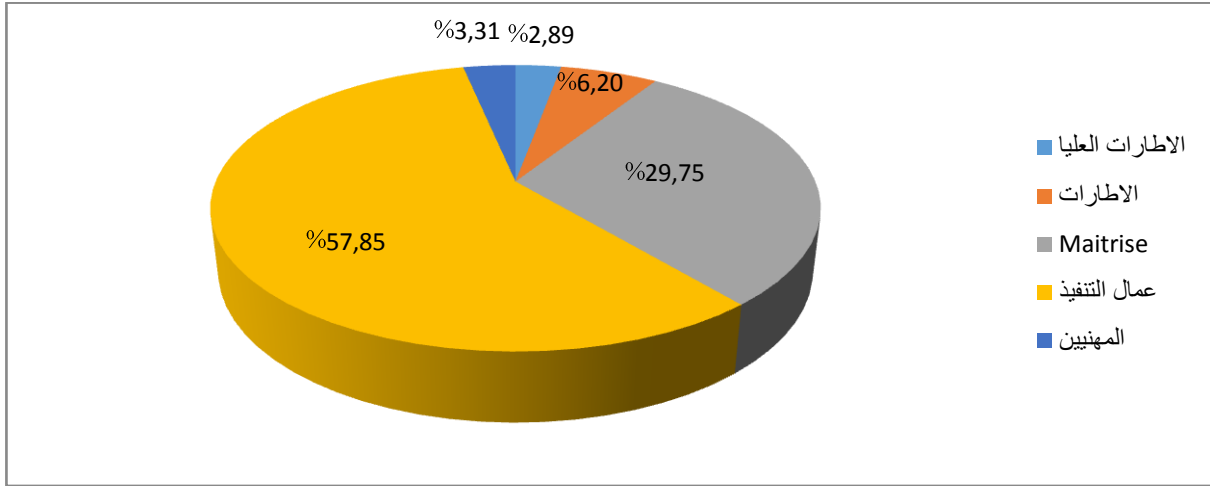
ثالثا- مديرية المحاسبة و المالية: تهتم هذه المديرية بضمان جميع العمليات المالية التي تتمثل فيما يلي:

- إقرار الميزانية والإشراف على تنفيذها؛
 - مسك الدفاتر وفقا للقواعد المعمول بها لدى المؤسسة واستكمالها؛
 - إعداد الوثائق المتعلقة بالأنشطة المالية والمحاسبية للمؤسسة وقوائم الجرد حساب قيمة الاستهلاك الخاصة بهم؛
 - ضمان المراقبة المنتظمة لمواقع الخزينة والحركات المالية؛
 - متابعة وتنفيذ المعاملات الضريبية لنشاط المؤسسة.
- رابعاً- المديرية التقنية و التجارية: من مهام هذه المديرية ما يلي:
- وضع البرامج والمخططات من اجل إنتاج الصيضان ؛
 - وضع الجدول الزمني من توزيع الإنتاج حسب عدد من حيث الزبائن والكمية؛
 - السهر على تسويق المنتج؛
 - المشاركة في الاجتماعات الخاصة بحسابات المردودية الجماعية للمؤسسة وإعطاء كل التفاصيل من اجل تحديد قيمة المردودية الجماعية؛
 - خلية المنازعات والشؤون القانونية مكلفة بـ_____:
 - السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتشريع والمتعلقة بمصلحة المؤسسة؛
 - السهر على تنفيذ القرارات وإصدار الأحكام لصالح المؤسسة.
- الجدول يمثل الموارد البشرية للمؤسسة بجميع فروعها التي تحوي 242 موظف وهو موضح في الجدول التالي:
- جدول رقم(06): العمال حسب الفئات للمؤسسة لسنة 2011

النسبة المئوية	العدد	الموارد البشرية
2,89%	7	1- الإطارات العليا
6,20%	15	2-الإطارات
29,75%	72	3- Maitrise
57,85%	140	4-عمال التنفيذ
3,31%	8	5- المهنيين
100%	242	المجموع العام

المصدر : مكتب تسيير الموارد البشرية

الشكل رقم (2): توزيع الموارد البشرية لمؤسسة كرافيك



المصدر: من وثائق المؤسسة مكتب تسيير الموارد البشرية

مهام مديرية الموارد البشرية: هي الجهاز المسير للطاقات البشرية وشؤون الموظفين وتكمن مهامها فيما يلي:

- تطبيق وتسيير احتياجات المؤسسة في ميدان الموارد البشرية؛

- تحديد وتسيير ميزانية التشغيل والتكوين؛

- تسيير الملف الشخصي للعمال .

وكذا نجد أن لإدارة الموارد البشرية بعض الأهداف ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطوير وظائف المؤسسة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة؛

- ضمان تطوير المعارف النظرية والتطبيقية للعامل وذلك بإدماجهم في دورات تكوينية تسمح لهم التحكم في المهام

المستندة إليهم لأجل الحصول على يد عاملة مؤهلة تضمن الأداء الجيد والمردودية والإنتاجية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية (الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج) لمؤسسة تربية الدواجن "كرافيك" لسنوات 2012-2013

سنحاول في هذا المبحث عرض الميزانية المالية لسنوات 2012-2013 مؤسسة تربية الدواجن "كرافيك" الاسنام" بالإضافة إلى عرض جدول حسابات هذا الاخير لسنوات 2012-2013 ومن ثم سنحاول الحصول على الميزانية المالية المختصر من أجل استخدامها في المبحث الموالي من أجل التحليل.

المطلب الاول: عرض الميزانية المالية لسنوات 2012-2013

1 الاصول:

جدول رقم (07): الميزانية المالية (أصول) سنة 2012 .

الوحدة: دج

صافي 2011	صافي 2012	اهتلاكات 2012	إجمالي 2012	الأصول
37 291,67	32291,67	17 708,33	50 000,00	الأصول غير جارية: فارق الحيازة التشبيات غير مادية (معنوية) التشبيات المادية:
97 950 000.00	97950000.00	/	97 950 000.00	الأرض
298 305.79	359970.33	310 467 743.15	310 827 713.88	المباني
5 511 584.64	7695104.80	514 591 728.75	522 286 833.55	التشبيات المادية الأخرى
3 620 761.38	3780862.05	/	3 780 862.05	التشبيات المالية: ضرائب مؤجلة أصول
107 417 943.48	109818229.25	825 077 180.23	934 895 409.48	مجموع الأصول غي جارية
59 018 201.30	141 356	/	141 356 716.50	الأصول الجارية: المخزونات والجاري انجازها
313 972 164.44	716.50	23 852 093.10	419 653 316.04	الزبائن
7 171 467.70	395 801	/	6 450 066.70	المدينون الآخرون
7 642 256.62	222.94	/	13 614 041.76	الضرائب ومشاها
2 618 965.27	6 450 066.70	/	6 045 417.26	أموال الخزينة
390 423 055.33	563 267	2 385 209.10	587 119 558.26	مجموع الأصول الجارية

	465.16			
497 840 998.81	673 085	848 929 273.33	1 522 014 967.74	مجموع الأصول
	694.41			

المصدر: مقدمة من وثائق المؤسسة

2 الخصوم:

جدول رقم (08): الميزانية المالية (خصوم) لسنة 2012 .

الوحدة: دج

سنة 2011	سنة 2012	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير مستعان به
		العلاوات والاحتياطات (1)
		فارق اعادة التقييم
		فارق المعادلة (1)
-4 283 160.76	37 601 670.33	النتيجة الصافية (حصة المجموع)(1)
-1 013 268.65	/	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
51 534 846.56	98 967 337.08	حسابات ما بين الوحدات
		حصة الشركة المجمع (1)
		حصة ذوي الأقلية
37 120 417.15	136 569 007.41	المجموع I
		الخصوم غير جارية:
		القروض والديون المالية
		الضرائب (المؤجلة و المرصد لها)
		الديون الأخرى غير جارية
19 025 705.19	19 025 204.98	المؤونات و المنتوجات المدرجة سلفا
19 025 705.19	19 025 204.98	مجموع الخصوم غير جارية II
		الخصوم الجارية:
421 967 456.82	475 837 148.91	الموردون والحسابات الملحقه

3 985 141.77	8 204 842.57	الضرائب دائن
15 742 277.88	32 965 541.94	الديون الأخرى
/	948.80	الخزينة خصوم
441 694 876.46	517 009 482.02	مجموع الخصوم الجارية III
497 840 998.81	673 085 694.41	المجموع العام للخصوم (III+II+I)

المصدر: مقدمة من وثائق المؤسسة

عرض ميزانية مؤسسة كرافيك لسنة 2013

1 - الأصول:

جدول رقم (09): الميزانية المالية (أصول) لسنة 2013.

الوحدة : دج

2012	صافي	اهتلاكات 2013	إجمالي 2013	الأصول
				الأصول غير جارية
				فارق الحيازة
32 291.67	87 291.67	42 708.33	130 000.00	التثبيتات الغير مادية
				التثبيتات المادية:
97 950.000.00	97 950 000.00	/	97 950 000.00	الأرض
359 970.70	822 505.83	310 591 964.82	311 414	المباني
7 695 104.80	8 779 425.54	516 733 790.24	470.65	التثبيتات المادية الأخرى
3 780 862.05	3 221 833.48	/	525 513	ضرائب مؤجلة أصول
			215.78	
			3 221 833.48	
109 818 229.25	110 861 056.52	827 368 463.39	938 229	مجموع الأصول غي
			519.91	جارية
				الأصول الجارية:
141 356 716.50	126 060 440.33	/	126 060	المخزونات والجارية
395 801 222.94	467 234 767.20	23 852 093.10	440.33	انجازها
6 450 066.70	6 864 325.21	/	491 086	الزبائن
13 614 041.76	12 506 195.49	/	860.30	المدينون الآخرون

	8 207 397.98	/	6 864 325.21	الضرائب ومشبها
			12 506 195.49	أموال الخزينة
			8 207 397.98	
563 267 465.16	620 873 126.21	23 852 093.10	64 472 519.31	مجموع الأصول الجارية
673 085 694.41	731 734 182.73	851 220 556.49	1582954739.2	مجموع الأصول
			2	

المصدر: مقدمة من وثائق المؤسسة

عرض ميزانية مؤسسة كرافيك سنة 2013

الخصوم:

جدول رقم (10): الميزانية المالية (خصوم) لسنة 2013 .

الوحدة: دج

2012	2013	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة:
		رأس المال الصادر
		رأس المال غير مستعان به
		العلاوات والاحتياطات (1)
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة (1)
37 601 670.33	-67 590 954.00	النتيجة الصافية لحصة المجمع (1)
		رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
98 967 337.08	86 565 704.27	حسابات ما بين الوحدات
		حصة الشركة المجمع (1)
		حصة ذوي الأقلية (1)
136 569 007.41	18 974 750.27	I المجموع
		الخصوم غير جارية:
		القروض والديون المالية
		الضرائب (المؤجلة والمرصد لها)

19 507 204.98	16 936 413.67	الديون الأخرى غير جارية المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
19 507 204.98	16 936 413.67	مجموع الخصوم غير جارية II
475 838 148.91	669 843 905.11	الخصوم الجارية: الموردون والحسابات الملحقة
8 204 842.57	4 865 541.90	الضرائب دائن
32 965 541.94	21 113 571.78	الديون الأخرى
948.60	/	الخزينة خصوم
51 700 482.02	695 823 018.79	مجموع الخصوم الجارية III
673 085 694.41	731 734 182.73	المجموع العام للخصوم (III+II+I)

المصدر: مقدمة من وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2013/2012

جدول رقم (11): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة لسنة 2012. الوحدة: دج

2011	2012	ملاحظة	البيانات
198 626 129.80	287 023 052.26		رقم الأعمال
-20 151 227.09	20 630 943.16		تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
/	/		الإنتاج الثابت
56 109 346.83	9 329 499.63		حسابات ما بين الوحدات مخرجات
-7 070 326.83	-46 625 760.93		حسابات ما بين الوحدات مدخلات
	340 357 734.72		1 - إنتاج السنة المالية
-167 079 461.51	-20 379 737.96		المشتريات المستهلكة
-10 177 521.16	-12 523 630.27		الخدمات الخارجة والاستهلاكيات الأخرى
-177 256 982.67	-220 903 368.23		2 - استهلاك السنة المالية
50 256 940.04	119 454 366.49		3 - القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-68464691.19	-74 086 502.18		أعباء المستخدمين
-3 302 554.32	-4 567 847.85		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
-21 510 305.47	40 800 016.46		4 - الفائض الاجمالي عن الاستغلال

14 402 698.62	31 622 907.77		منتجات العملياتية الأخرى
-45 046.91	-9356826.93		الأعباء العملياتية الأخرى
-5 436 609.80	-29 907 580.30		المخصصات للاهتلاكات والمفونات واستئناف عن خسائر قيمة المفونات
373 354.54	335 631.60		احتياطات على القيمة والمفونات
-12 215 909.02	33 494 148.60		5 -النتيجة العمالياتية
7 239 402.87	3 947 421.06		المنتجات المالية الأعباء المالية
7 239 402.87	3 947 421.06		6 -النتيجة المالية
-4 976 506.15	37441569.66		7 -النتيجة العامة قبل الضرائب (5+6)
/	/		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العامة
693 345.39	160 100.67		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العامة
256 599 705.57	422 889 456.08		مجموع المنتجات الأنشطة العامة
-260 882 866.33	-385287 785.75		مجموع الأعباء الأنشطة العامة
-4 283 160.76	37 601 670.33		8 -النتيجة الصافية للأنشطة العادية
/	/		العناصر الغير العادية - منتجات
/	/		العناصر الغير العادية - أعباء
/	/		9 -النتيجة الغير العادية
-4 283 160.76	37 601 670.33		10 - النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: مقدمة من وثائق المؤسسة

جدول رقم (12): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة لسنة 2013. الوحدة: دج

2012	2013	ملاحظة	البيانات
287 023 052.26	273 134 190.58		رقم الأعمال
90 630 943.16	5 760 186.07		تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
/	586 756.77		الإنتاج الثابت
9 329 499.63	58 192 602.76		حسابات ما بين الوحدات مخرجات
-46 625 760.93	-16 579 138.88		حسابات ما بين الوحدات مدخلات

340 357 734.72	321 094 597.30		1 - انتاج السنة المالية
-208379 737.96	-262075 546.17		المشتريات المستهلكة
-12 523 630.27	-14 200 956.49		الخدمات الخارجة والاستهلاكيات الأخرى
-220903 368.23	-276276 502.66		2 - استهلاك السنة المالية
119 454 366.49	44 818 094.64		3 - القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-74 086 502.18	-98 238 296.20		أعباء المستخدمين
-4 567 847.85	-5 356 469.02		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
40 800 016.46	-58 776 670.58		4 - الفائض الاجمالي عن الاستغلال
31 622 907.77	38 636 203.12		منتجات العملياتية الأخرى
-9 356 826.93	-25 414 416.50		الأعباء العملياتية الأخرى
-29 907 580.30	-29 344 849.28		المخصصات للاهلاكات والمؤنات واستثناء عن
			خسائر قيمة المؤنات
335 631.60	3 258 486.06		احتياطات على القيمة والمؤنات
33 494 148.60	-71 641 247.18		5 - النتيجة العملياتية
3 947 421.06	4 609 321.75		المنتجات المالية
			الأعباء المالية
3 947 421.06	4 609 321.75		6 - النتيجة المالية
37 441 569.66	-67 031 925.43		7 - النتيجة العامة قبل الضرائب (5+6)
/	/		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العامة
160 100.67	-559 028.57		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العامة
422 889 456.08	384 177 747.11		مجموع المنتجات الأنشطة العامة
-385287 785.75	-451768 701.11		مجموع الأعباء الأنشطة العامة
37 601 670.33	-67 590 954.00		8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
/	/		العناصر الغير العادية - منتجات
/	/		العناصر الغير العادية - أعباء
/	/		9 - النتيجة الغير العادية
37 601 670.33	-67 590 954.00		10 - النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: مقدمة من وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2013/2012

جدول رقم(13) الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة(الأصول) لسنتي 2013/2012.

الوحدة: دج

2013		2012		السنوات
%	مبالغ	%	مبالغ	الأصول
15.15	110 861 056.52	16.31	109 818 229.25	<u>الأصول الثابتة</u>
84.84	620 873 126.21	83.68	563 267 465.16	<u>الأصول المتداولة</u>
17.22	126 060 440.33	21	141356716.50	• قيم الاستغلال
66.50	486 605 287.9	61.78	415 865 331.4	• قيم قابلة للتحقيق
1.12	8 207 397.98	0.89	6 045 417.26	• قيم جاهزة
100	731 734 182.73	100	673 085 694.41	مجموع الاصول

المصدر: إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 09 و 11.

ملاحظات :

- نلاحظ من خلال هذا الجدول أن ما دامت هذه النسبة خلال هذه السنوات أكبر من 50 % فهي تدل أن المؤسسة في حالة جيدة هذا راجع إلى حركة الأصول المتداولة سريعة ، هذا يدل على أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.
- نلاحظ من خلال الجدول نسبة هيكلية الأصول المتداولة في حدود 16,31 خلال سنة 2012 مقارنتها بسنة 2013 ذلك راجع الى مدى توازن السيولة.

جدول رقم (14): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (الخصوم) لسنتي 2013/2012

الوحدة: دج

2013		2012		السنوات الخصوم
%	مبالغ	%	مبالغ	
4.90	35 911 163.94	23.18	156 076 212.39	أموال دائمة
2.59	18 974 750.27	20.29	136 569 007.41	أموال خاصة
2.31	16 936 413.67	2.83	1 902 520.98	ديون طويلة الاجل
95.09	695 823 018.79	76.81	517 009 482.02	ديون قصيرة الاجل
100	731 734 182.73	100	673 085 694.41	مجموع الخصوم

المصدر: إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 10 و12.

ملاحظات :

➤ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة هيكله الأموال الدائمة كانت في حدود 23,18% في سنة 2012 بدأت هذه النسبة في التراجع الى 4.9% خلال سنة 2013 وهذا يعود الى تراجع الاموال الدائمة وذلك لأن المؤسسة خلال هذه السنة حققت نتيجة سالبة حيث أثرت هذه الأخيرة بشكل كبير على الأموال الدائمة.

➤ نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة لم تلجأ الى الديون طويلة الأجل لتمويل جزء من استثماراتها خلال سنة 2012 و 2013 وهذا في تطوير طفيف.

➤ نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكله ديون قصيرة الاجل في تزايد كبير خلال السنتين 2012 و 2013 بـ: 76,81% و 95,09% على التوالي وهذا راجع الى أن المؤسسة تلجأ الى ديون قصيرة الأجل لتمويل جزء من استثماراتها.

المبحث الثالث: تقييم أداء مؤسسة كرافيك باستخدام التحليل المالي

بعدما قمنا بعرض القوائم المالية لمؤسسة كرافيك سوف نقوم بتقييم أدائها باستخدام التحليل المالي وهذا باستخدام المؤشرات المالية ومختلف رؤوس الأموال.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية بواسطة المؤشرات المالية

1 -حسب الربحية

1 1 نسبة مردودية الاموال الخاصة

نسبة مردودية الاموال الخاصة = الربح الصافي / الاموال الخاصة × 100

الجدول رقم (15): نسبة مردودية الأصول الخاصة

البيان	السنوات	2012	2013
الربح الصافي		37 601 670.33	-67 590 954
الأموال الخاصة		136 569 007.41	18 974 750.27
% مردودية الأموال الخاصة		27	-356.21

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة لسنة 2012 هو 27% وهنا يعني أن كل دينار مستخدم من الأموال الخاصة يولد 0,27 دينار من المبيعات أو الربح الصافي، عكس سنة 2013 حيث كانت النتيجة الصافية خسارة وهذا راجع إلى ارتفاع الأعباء وانخفاض في الإنتاج ، وبالتالي فان نسبة مردودية الأموال الخاصة سالبة .

معدل العائد على الاستثمار

معدل العائد على الاستثمار = الربح الاجمالي / مجموع الاصول العاملة × 100

جدول رقم (16): حساب معدل العائد على الاستثمار

البيان	السنوات	2012	2013
الربح الإجمالي		37 441 569.66	-67 031 925.43
مجموع الأصول العامة		563 267 465.16	620 873 126.21
معدل العائد على الاستثمار		6.64	-10.79

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ أن نسبة العائد على الاستثمار لسنة 2012 هو 6,64% وهذا يعني أن كل دينار مستخدم من الأصول المتداولة يولد 0,0664 دينار من الربح الإجمالي على عكس سنة 2013 حيث كان الربح الإجمالي خسارة، وهذا يعني على المؤسسة ضرورة استبعاد الأصول التي لا تساهم في العملية الإنتاجية مثل المعدات العاطلة.

1 2 - نسبة مردودية النشاط

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الاعمال}} \times 100$$

جدول رقم (17): حساب نسبة مردودية النشاط

البيان	السنوات	2012	2013
الربح الاجمالي		37 441 569.66	-67 031 925.43
رقم الاعمال		287 023 052.86	273 134 190.58
% مردودية النشاط		13.04	-24.54

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: تشمل هذه النسبة العائد على عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة اجمالية تقدر بـ: 13,04% في سنة 2012 أما في سنة 2013 كانت النتيجة الاجمالية خسارة وبالتالي المؤسسة لم تحقق أي فائدة على الاستغلال وهذا راجع الى سوء تسيير أصولها.

2 - نسب النشاط

2 1 - معدل دوران مجموع الاصول:

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الاصول}}$$

ذ

جدول رقم (18): حساب معدل دوران مجموع الأصول

البيان	السنوات	2012	2013
رقم الأعمال		287 023 052.86	273 134 190.58
مجموع الأصول		673 085 694.41	731 734 182.73
معدل دوران مجموع الأصول		0.42	0.37

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: كل دينار مستثمر في سنة 2012 يولد 0,42 دينار من المبيعات هذا يعني المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال، أما بالنسبة لسنة 2013 يقدر بـ 0,37 هذا الانخفاض يدل على تراجع أداء

المؤسسة. من أجل تجنب هذا الانخفاض اما على المؤسسة استعمال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصول غي مستغلة.

2 2 - معدل دوران الاصول الثابتة:

معدل دوران الاصول الثابتة = رقم الاعمال / الاصول الثابتة

جدول رقم (19): حساب معدل دوران الاصول الثابتة

البيان	السنوات	2012	2013
رقم الأعمال		287 023 052.86	273 134 190.58
الأصول الثابتة		109 818 229.25	110 761 056.52
معدل دوران الأصول الثابتة		2.61	2.46

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2012 يقدر المعدل بـ: 2,61 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد 2,61 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة ادارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لأن المعدل وصل حده الأمثل، ونفس الأمر خلال سنة 2013 حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 2,46 دينار من المبيعات.

2 3 - معدل دوران الاصول المتداولة:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الاعمال / الاصول المتداولة

جدول رقم (20): حساب معدل دوران الاصول المتداولة

البيان	السنوات	2012	2013
رقم الأعمال		287 023 052.86	273 134 190.58
الأصول المتداولة		563 267 465.16	620 873 126.21
معدل دوران الأصول المتداولة		0.50	0.43

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول المتداولة خلال فترة الدراسة (2012 و 2013) هو 0.50 و 0.43 على التوالي ، وهو معدل منخفض وهذه راجع لسوء تسيير المخزون .

نسبة السيولة:

2 4 خسة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (21): حساب نسبة السيولة العامة

البيان	السنوات	2012	2013
الأصول المتداولة		563 267 465.16	620 873 126.21
ديون قصيرة الأجل		517 009 482.02	695 823 018.79
نسبة السيولة العامة		1.08	0.89

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في سنة 2012 تفوق الواحد وهذا يدل على أن الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل (توازن مالي جيد) ، أما السيولة العامة في سنة 2013 أقل من الواحد هذا يعني أن الأصول المتداولة عجزت أن تغطي الديون قصيرة الأجل (عدم التوازن المالي) .

2 5 خسة السيولة المختصرة

نسبة السيولة المختصرة = قيم قابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (22): حساب السيولة المختصرة

البيان	السنوات	2012	2013
قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة		421 910 748.66	494 812 685.88
الديون قصيرة الأجل		517 009 482.02	695 823 018.78
نسبة السيولة المختصرة		0.81	0.71

المصدر: إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة في سنوات 2012 و 2013 لا تفوق الواحد ، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة .

2 6 خسة السيولة الفورية

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الآجل

جدول رقم (23): حساب السيولة الفورية

البيان	السنوات	2012	2013
القيم الجاهزة		6 045 417.26	8 207 397.98
ديون قصيرة الآجل		517 009 482.41	695 823 182.73
نسبة السيولة الفورية		0.01	0.01

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ أن النسبة الفورية في كلا السنتين (2012-2013) لم تصل الى النسبة المثلى والتي تتراوح بين

0,2 و 0,3 فالمؤسسة في هذه الحالة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الآجل بالقيم الجاهزة.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

1 - رأس المال العامل

1 1 رأس المال العامل الصافي

أ - من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الاموال الدائمة - الاصول الثابتة.

الوحدة: دج

جدول رقم(24): حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية

البيان	السنوات	2012	2013
الأموال الدائمة		156 076 212.39	35 911 163.94
الأصول الثابتة		109 818 229.25	110 861 056.52
رأس المال العامل الصافي		46 257 983.14	-74949892.58

المصدر: من إعداد الطالبة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الاصول المتداولة - الديون القصيرة الاجل

الوحدة: دج

جدول رقم (25): حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية

البيان	السنوات	2012	2013
الاصول المتداولة		156 076 212.39	620 873 126.21
ديون قصيرة الاجل		517 009 482.02	695 823 018.79
رأس مال العامل الصافي		46 257 983.14	-74 949 892.58

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: من خلال الجداول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال سنة 2012 و هذا يعني أن الاموال الدائمة تغطي الاصول الثابتة ، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الاجل باستخدام أصولها المتداولة، ومنه تحقق توازن مالي. عكس سنة 2013 نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب ، وهذا يدل على أن الاموال الدائمة ليست قادرة على تغطية الاصول الثابتة وبالتالي المؤسسة عاجزة على تسديد ديونها القصيرة الاجل.

1 2 رأس المال العامل الخاص

رأس مال العامل الخاص = الاموال الخاصة - الاصول الثابتة

جدول رقم (26): حساب رأس المال العامل الخاص الوحدة: دج

البيان	السنوات	2012	2013
أموال خاصة		136 569 007.41	18 974 750.27
أصول ثابتة		109 818 229.25	110 861 056.52
رأس المال العامل الخاص		26 750 778.16	-91 886 306.25

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجب خلال سنة 2012 هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من أموالها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية. أما سنة 2013 رأس المال العامل الخاص كان سالب وهذا يعني أن المؤسسة ليست قادرة على تمويل أصولها الثابتة من أموالها الخاصة وبالتالي تلجأ إلى الديون طويلة الأجل.

1 3 رأس المال العامل الاجمالي

رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الاصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الاجمالي = الاصول - الاصول الثابتة

الوحدة: دج

جدول رقم (27) : حساب رأس المال العامل الاجمالي

البيان	السنوات	2012	2013
الأصول		673 085 604.41	731 734 182.73
الأصول الثابتة		109 818 229.25	110 861 056.52
رأس المال العامل الإجمالي		563 267 465.16	620 873 126.21

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة رأس المال العامل الإجمالي لسنوات 2012 و 2013 معتبرة وهذا راجع الى ارتفاع القيم القابلة للتحقيق خلال فترة الدراسة .

1 4 رأس المال العامل الاجنبي

رأس مال العامل الاجنبي = مجموع الديون

أو

رأس مال العامل الاجنبي = ديون طويلة الاجل + ديون قصيرة الاجل

جدول رقم (28) : حساب رأس المال العامل الأجنبي.

الوحدة: دج

البيان	السنوات	2012	2013
ديون طويلة الأجل		19 025 204.98	16 936 413.67
ديون قصيرة الأجل		517 009 482.02	695 823 018.79
رأس المال العامل الأجنبي		536 034 687	712 759 432.46

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من 2012 إلى 2013 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون.

2 - احتياجات رأس المال العامل BFR

احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الاجل - تسبيقات بنكية)

جدول رقم (29): حساب احتياجات رأس المال العامل
الوحدة: دج

البيان	السنوات	2012	2013
أصول متداولة - قيم جاهزة		557 222 047.9	612 665 728.23
ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية		517 009 482.02	695 823 018.79
احتياجات رأس المال العامل		40 212 565.88	-83 157 290.56

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من الصفر خلال سنة 2012 حيث قدر هذا الاحتياج خلال هذه السنة ب 40212565.88 دج، وهذا الارتفاع يعود الى ارتفاع قيمة احتياجات التمويل والانخفاض في قيمة موارد التمويل وهنا المؤسسة بحاجة الى موارد خارج الاستغلال ، أما خلال سنة 2013 فان احتياجات رأس المال العامل سالب، وهذا يدل على أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل، و ذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة .

الخزينة

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (30) : حساب الخزينة
الوحدة: دج

البيان	السنوات	2012	2013
رأس المال العامل		46 257 983.14	-74 949 892.58
احتياجات رأس المال العامل		40 212 565.88	- 83 157 290.56
الخزينة		6 045 417.26	8 207 397.98

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه خلال السنتين 2012 و 2013 أن الخزينة موجبة ، وهذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات لرأس المال العامل ، وبالتالي هذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال من خلال استثمارها أو توظيفها.

المطلب الثالث: عرض و تحليل جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012 - 2013 لمؤسسة كرافيك

1 - عرض تدفقات الخزينة للمؤسسة

الجدول رقم (31): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة كرافيك لسنة 2012 و 2013. الوحدة:

د ج

2012	2013	ملاحظة	البيان
5 874 110.00	497272 332.85		التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-27839 983.34	-125959 457.15		المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين
-19 450.00	-110 492.25		الفائدة و المصاريف المالية الأخرى والمدفوعات
/	/		الضرائب عن النتائج المدفوعة
-21985 323.34	371202 383.45		تدفقات الخزينة قبل العناصر غي العادية
216 573.30	/		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعناصر غير عادية
-21768 750.04	37 202 383.45		تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
/	-198 205.00		المسحوبات عند اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية
/	/		التحصيلات عند عملية بيع تثبيبات مادية أو غير مادية
/	/		المسحوبات عند اقتناء تثبيبات مالية
/	/		التحصيلات عن عمليات بيع التثبيبات المالية
/	185 950.87		الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية
/	/		الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
	-12 254.13		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
	/		التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
27 678 000.00	280476 800.00		التحصيلات المتأتية من القروض
	-649504 000.00		تسديدات الديون أو القروض المماثلة.
27 678 000.00	-389027 200.0		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبهها
5 909 249.96	2 162 929.32		تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)

2 618 965.27	6 045 417.26		أموال الخزينة و معدلاتها عند افتتاح السنة المالية
6 044 468.66	8 207 397.98		أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية
3 425 503.39	2 161 980.72		تغيير أموال الخزينة خلال الفترة
-71472 438.2	111367 347.20		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: مقدمة من وثائق المؤسسة

2 - تحليل جدول تدفقات الخزينة

أ - قياس جودة الأرباح لسنتي 2012 و 2013

- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة

الجدول رقم (32): نسبة كفاية التدفقات التشغيلية للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013
التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية		5 874 110.00	497 272 332.85
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية		27 859 433.34	12 609 949.40
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية		0.21	3.94

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التدفقات النقدية التشغيلية خلال سنة 2012 منخفضة وهذا يدل على أن التدفقات النقدية الداخلية للمؤسسة أقل من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية، أما هذه النسبة ارتفعت خلال سنة 2013 رغم أن المؤسسة حققت نتيجة سلبية خلال هذه السنة، وهذا يدل على أن التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية أكبر من التدفقات النقدية الخارجة من هذه الأنشطة.

- مؤشر النقدية التشغيلية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

الجدول رقم (33) : مؤشر النقدية التشغيلية للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013
صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية		-21 768 750.04	37 1202 383.45
صافي الربح		37 601 670.33	-67 590 954.00
مؤشر النقدية التشغيلية		-0.57	-5.49

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر النقدية التشغيلية منخفض جدا خلال سنتين 2012 و 2013 وهذا راجع الى:

في سنة 2012 كان صافي النقدية من الانشطة التشغيلية سالب، حيث كان صافي الربح خلال هذه السنة موجب. عكس سنة 2013 أين كان صافي النقدية من الانشطة التشغيلية مرتفع وموجب، الا أن صافي الربح خلال هذه السنة كان سالب وهذا يدل على سوء تسيير أصول المؤسسة من قبل الادارة.

● نسبة التدفق النقدي:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

الجدول رقم (34) : نسبة التدفق النقدي للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013
التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية		5 874 110.00	497 272 332.85
رقم الأعمال		28 702 3052.86	273 134 190.58
نسبة التدفق النقدي للمؤسسة		0.02	1.82

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: الملاحظة التي يمكن استخلاصها من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التدفق النقدي للمؤسسة خلال سنة 2012 ضعيفة، حيث ارتفعت هذه النسبة خلال سنة 2013 وهذا راجع إلى ارتفاع التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية وانخفاض رقم الأعمال خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية

ب - قياس جودة السيولة للمؤسسة لسنتي 2012 - 2013.

● نسبة تغطية النقدية:

الجدول رقم (35) : نسبة تغطية النقدية للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		-21 768 750.04	37 202 383.45
التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية		0	-49 702 205.00
نسبة تغطية النقدية		/	-0.05

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: نعلم أن نسبة تغطية النقدية تبين ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها وما مدى الحاجة لتمويل عن طريق الاقتراض، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة ضعيفة خلال سنة 2013 وهذا يدل أن المؤسسة لم تحقق نقدية كافية لمواجهة التزاماتها.

● مؤشرات التدفقات النقدية الضرورية:

مؤشرات التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الديون مستحقة

الجدول رقم (36) : مؤشر التدفقات النقدية الضرورية للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		-21 768 750.04	371 202 383.45
الديون مستحقة الأداء		517 009 482.02	695 823 018.79
مؤشر التدفقات النقدية الضرورية		-0.04	0.53

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر التدفقات النقدية الضرورية للمؤسسة ضعيفة خلال سنة 2012 حيث ارتفعت ارتفاع طفيف خلال سنة 2013، وفي كلا الحالتين يعني هذا أن المؤسسة غير قادرة على خلق نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة احتياجاتها التمويلية أو الوفاء بالديون مستحقة الأداء.

● نسبة الفائدة المدفوعة :

نسبة الفائدة المدفوعة = الفائدة المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الجدول رقم (37): نسبة الفائدة المدفوعة للمؤسسة لسنتي 2012 و 2013

البيان	السنوات	2012	2013
الفوائد المدفوعة		-19 450.00	-110 492.25
صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية		-21 768 750.04	371 202 383.45
مؤشر النقدية التشغيلية		0.0008	-0.0002

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: نعلم بأن نسبة الفائدة المدفوعة هي مؤشر عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض فكلما كانت هذه النسبة منخفضة ، كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة والعكس صحيح. اذن من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة منخفضة خلال فترة الدراسة 2012 و 2013 وهذا يدل على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستي لهذا الفصل تبين أن التسير الكفئ والفعال والتقييم الجيد لأداء المؤسسة الاقتصادية يتركز على قواعد وقوانين علمية، و لكي تستطيع المؤسسة الوصول الى غايتها وأهدافها المسطرة ينبغي التركيز على الوظيفة المالية التي تعتبر من أهم وظائف المؤسسة حيث بدونها لا يمكن للمؤسسة القيام بالنشاطات الاخرى وضمان توازنها المالي.

ومن خلال دراستنا لمؤسسة كرافيك أظهرت نتائج التقييم مؤشرات ايجابية عن بعض جوانب نشاط المؤسسة مما يقتضي متابعة هذه النتائج و تعزيزها وتنميتها وعدم تركها فقد تتعرض إلى الضعف مع مرور الزمن. يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة من 2012 إلى 2013 ذلك من خلال تحقيقها للخزينة الصافية موجبة ، وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل بعض القوائم المالية للمؤسسة لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التواصل إليها من خلال دراستنا هذه المتمثلة أساسا في: -وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في المشاريع الاستثمارية. -انخفاض معدل دوران الأصول المتداولة، هذا راجع إلى سوء السياسة المتبعة في تسير المخزونات يجب عليها إعادة النظر في سياسة المخزونات.

هناك تراجع في أداء المؤسسة من خلال السنة الأخيرة، هذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة ، هذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها أو أن هناك أصول زائدة لاحاجة للمؤسسة إليها ومن أجل ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة.

الخاتمة

يعتبر اتخاذ القرار داخل المؤسسة أمراً ضرورياً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وتحقيق أهدافها المحددة ولقد اخترت في بحثي هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار ولا يتأت لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي.

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي واخترت التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرار، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما يمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة كون التحليل ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية ، اقتصادية ، قانونية...) إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات ،لأن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، ونقاط القوة وتدعيمها من خلال قراراته، وبما أن اغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في اتخاذ القرارات المناسبة لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها حقيقية.

اختبار الفرضيات:

فرضية 01: تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث أن تحليل القوائم المالية يمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة إلى حد كبير

فرضية 02: تعتبر فرضية صحيحة حيث التحليل المالي أداة أساسية للخروج بقرارات مالية سليمة وصحيحة لتحقيق الأهداف.

فرضية 03: تعتبر صحيحة حيث أن التحليل المالي يشمل على تقنيات تسمح بتقييم أداء المؤسسة واختبار القرارات المالية الصائبة وكذا تقييم السياسات المنتهجة .

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمت به في مؤسسة كرافيك نستخلص بعض النتائج:

- تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم أداء المؤسسة حيث يكشف ويحدد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.
- من خلال حساب نسب التمويل والهيكلة تبين أن المؤسسة خلال فترة الدراسة مثقلة بالديون قصيرة الأجل وهذا ما يدل على اعتماد المؤسسة على الأموال الأجنبية في تمويل استثماراتها.
- من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تراجع من أدائها خلال سنة 2013، وهذا يدل على أن المؤسسة مستعملة لكل أصولها، أو أنها تحتفظ بأصول زائدة عن حاجتها.
- رأس المال العامل موجب خلال سنة 2012 وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة لمواردها أما سنة 2013 فرأس المال سالب وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تحويل احتياجاتها .
- من خلال حساب الخزينة تبين أن الخزينة سالبة خلال سنة (2012-2013) وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة للأموال لتغطية احتياجاتها من أجل استمرار نشاطها

اقتراحات وتوصيات:

- تسديد الديون قصيرة الأجل.
- تحسين مردودية المؤسسة.
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستي لموضع دور التحليل المالي اتخاذ القرارات المالية، تبين أنه يشمل جوانب متعددة، وعلى هذا الأساس أمل أن أكون بهذا البحث قد فتحت مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك، تمس بالتفصيل كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل كل النواحي، دور التحليل المالي لاتخاذ القرارات في المؤسسة، من مختلف كل الجهات للوصول إلى نتائج دقيقة وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة والجيدة.

الصفحة	العنوان
	كلمة الشكر
	إهداء
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	الفهرس
02	مقدمة عامة
	الفصل الأول: مدخل التحليل المالي
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
07	المطلب الأول: مفهوم وخصائص التحليل المالي
08	المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي
10	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي
12	المبحث الثاني: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي
12	المطلب الأول: مقومات التحليل المالي
13	المطلب الثاني: منهجية وخطوات التحليل المالي
14	المطلب الثالث: معايير التحليل المالي واستخدامها
17	المبحث الثالث: استعمالات التحليل المالي
17	المطلب الأول: مجالات التحليل المالي
18	المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
20	المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي
21	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
23	تمهيد
24	المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار
24	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار
24	المطلب الثاني: خصائص عملية اتخاذ القرار
25	المطلب الثالث: أهمية عملية اتخاذ القرار

26	المبحث الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار وتصنيفاتها
26	المطلب الأول: مراحل عملية اتخاذ القرار
29	المطلب الثاني: تصنيف القرارات
34	المطلب الثالث: المشكلات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات
36	المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
36	المطلب الأول: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
37	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية
63	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للتحليل المالي في مؤسسة تربية الدواجن كرافيك - الأسنام - ولاية البويرة
65	تمهيد
66	المبحث الأول: تقييم مؤسسة تربية الدواجن
66	المطلب الأول: تعريف المؤسسة
67	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة ونشاطها
69	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة
73	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة تربية الدواجن كرافيك 2012-2013...
73	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لسنتي 2012-2013.
77	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لسنتي 2012-2013....
80	المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2012-2013....
82	المبحث الثالث: تقييم أداء مؤسسة كرافيك باستخدام التحليل المالي
82	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية بواسطة المؤشرات المالية
86	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
90	المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2012-2013.
95	خلاصة الفصل الثالث
97	خاتمة
99	قائمة المراجع
	ملاحق

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2012			2011
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		50 000,00	17 708,33	32 291,67	37 291,67
Immobilisations corporelles					
Terrains		97 950 000,00		97 950 000,00	97 950 000,00
Bâtiments		310 827 713,88	310 467 743,15	359 970,73	298 305,79
Autres immobilisations corporelles		522 286 833,55	514 591 728,75	7 695 104,80	5 511 584,64
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		3 780 862,05		3 780 862,05	3 620 761,38
TOTAL ACTIF NON COURANT		934 895 409,48	825 077 180,23	109 818 229,25	107 417 943,48
ACTIF COURANT					
stocks et encours		141 356 716,50		141 356 716,50	59 018 201,30
Créances et emplois assimilés					
Clients		419 653 316,04	23 852 093,10	395 801 222,94	313 972 164,44
Autres débiteurs		6 450 066,70		6 450 066,70	7 171 467,70
Impôts et assimilés		13 614 041,76		13 614 041,76	7 642 256,62
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		6 045 417,26		6 045 417,26	2 618 965,27
TOTAL ACTIF COURANT		587 119 558,26	23 852 093,10	563 267 465,16	390 423 055,33
TOTAL GENERAL ACTIF		1 522 014 967,74	848 929 273,33	673 085 694,41	497 840 998,81

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2012	2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		37 601 670,33	-4 283 160,76
Autres capitaux propres - Report à nouveau			-10 131 268,65
Comptes de liaison		98 967 337,08	51 534 846,56
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		136 569 007,41	37 120 417,15
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		19 507 204,98	19 025 705,19
TOTAL II		19 507 204,98	19 025 705,19
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		475 838 148,91	421 967 456,82
Impôts		8 204 842,57	3 985 141,77
Autres dettes		32 965 541,94	15 742 277,88
Trésorerie passif		948,60	
TOTAL III		517 009 482,02	441 694 876,47
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		673 085 694,41	497 840 998,81

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
cart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
immobilisations incorporelles		130 000,00	42 708,33	87 291,67	32 291,67
immobilisations corporelles					
Terrains		97 950 000,00		97 950 000,00	97 950 000,00
Bâtiments		311 414 470,65	310 591 964,82	822 505,83	359 970,73
Autres immobilisations corporelles		525 513 215,78	516 733 790,24	8 779 425,54	7 695 104,80
Immobilisations en concession					
immobilisations encours					
immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		3 221 833,48		3 221 833,48	3 780 862,05
TOTAL ACTIF NON COURANT		938 229 519,91	827 368 463,39	110 861 056,52	109 818 229,25
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		126 060 440,33		126 060 440,33	141 356 716,50
Créances et emplois assimilés					
Clients		491 086 860,30	23 852 093,10	467 234 767,20	395 801 222,94
Autres débiteurs		6 864 325,21		6 864 325,21	6 450 066,70
Impôts et assimilés		12 506 195,49		12 506 195,49	13 614 041,76
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		8 207 397,98		8 207 397,98	6 045 417,26
TOTAL ACTIF COURANT		644 725 219,31	23 852 093,10	620 873 126,21	563 267 465,16
TOTAL GENERAL ACTIF		1 582 954 739,22	851 220 556,49	731 734 182,73	673 085 694,41

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2013	2012
APITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-67 590 954,00	37 601 670,33
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		86 565 704,27	98 967 337,08
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		18 974 750,27	136 569 007,41
ASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		16 936 413,67	19 507 204,98
TOTAL II		16 936 413,67	19 507 204,98
ASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		669 843 905,11	475 838 148,91
Impôts		4 865 541,90	8 204 842,57
Autres dettes		21 113 571,78	32 965 541,94
Trésorerie passif			948,60
TOTAL III		695 823 018,79	517 009 482,02
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		731 734 182,73	673 085 694,41

) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2012	2011
Ventes et produits annexes		287 023 052,86	198 626 129,80
Variation stocks produits finis et en cours		90 630 943,16	-20 151 227,09
Production immobilisée			
Cession Production Stockée			
Subventions d'exploitation			
Cession Fournis		9 329 499,63	56 109 346,83
Cession Reçue		-46 625 760,93	-7 070 326,83
PRODUCTION DE L'EXERCICE		340 357 734,72	227 513 922,71
Achats consommés		-208 379 737,96	-167 079 461,51
Services extérieurs et autres consommations		-12 523 630,27	-10 177 521,16
-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-220 903 368,23	-177 256 982,67
I-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		119 454 366,49	50 256 940,04
Charges de personnel		-74 086 502,18	-68 464 691,19
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 567 847,85	-3 302 554,32
V-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		40 800 016,46	-21 510 305,47
Autres produits opérationnels		31 622 907,77	14 402 698,62
Autres charges opérationnelles		-9 356 826,93	-45 046,91
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-29 907 580,30	-5 436 609,80
Reprise sur pertes de valeur et provisions		335 631,60	373 354,54
V- RESULTAT OPERATIONNEL		33 494 148,60	-12 215 909,02
Produits financiers		3 947 421,06	7 239 402,87
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		3 947 421,06	7 239 402,87
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		37 441 569,66	-4 976 506,15
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		160 100,67	693 345,39
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		422 889 456,08	256 599 705,57
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-385 287 785,75	-260 882 866,33
III-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		37 601 670,33	-4 283 160,76
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
(-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		37 601 670,33	-4 283 160,76

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		273 134 190,58	287 023 052,86
Variation stocks produits finis et en cours		5 760 186,07	90 630 943,16
Production immobilisée		586 756,77	
Cession Production Stockée			
Subventions d'exploitation			
Cession Fournis		58 192 602,76	9 329 499,63
Cession Reçue		-16 579 138,88	-46 625 760,93
PRODUCTION DE L'EXERCICE		321 094 597,30	340 357 734,72
Achats consommés		-262 075 546,17	-208 379 737,96
Services extérieurs et autres consommations		-14 200 956,49	-12 523 630,27
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-276 276 502,66	-220 903 368,23
I-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		44 818 094,64	119 454 366,49
Charges de personnel		-98 238 296,20	-74 086 502,18
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 356 469,02	-4 567 847,85
V-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-58 776 670,58	40 800 016,46
Autres produits opérationnels		38 636 203,12	31 622 907,77
Autres charges opérationnelles		-25 414 416,50	-9 356 826,93
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-29 344 849,28	-29 907 580,30
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 258 486,06	335 631,60
V-RESULTAT OPERATIONNEL		-71 641 247,18	33 494 148,60
Produits financiers		4 609 321,75	3 947 421,06
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		4 609 321,75	3 947 421,06
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-67 031 925,43	37 441 569,66
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-559 028,57	160 100,67
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		384 177 747,11	422 889 456,08
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-451 768 701,11	-385 287 785,75
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-67 590 954,00	37 601 670,33
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-67 590 954,00	37 601 670,33

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2013	2012
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		497 272 332,85	5 874 110,00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-125 959 457,15	-27 839 983,34
Intérêts et autres frais financiers payés		-110 492,25	-19 450,00
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		371 202 383,45	-21 985 323,34
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			216 573,30
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		371 202 383,45	-21 768 750,04
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-198 205,00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		185 950,87	
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-12 254,13	
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		280 476 800,00	27 678 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-649 504 000,00	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-369 027 200,00	27 678 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		2 162 929,32	5 909 249,96
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		6 044 468,66	2 618 965,27
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		8 207 397,98	6 044 468,66
Variation de la trésorerie de la période		2 162 929,32	3 425 503,39
Rapprochement avec le résultat comptable		111 367 347,20	-71 472 428,24
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			2 483 746,57